جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية
بإيتاى البارود

مرجـــع الضمير

وأثره فى اختلاف القراءات القرآنية

إعداد
الدكتور
خالد محى الدين مدنى عبد الوهاب
المدرس فى قسم اللغويات بالكلية

١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

أحمد الله رب العالمين وأصلى وأسلم على سيد الخلق وحبيب الحق محمد بن عبـــد الله أفصح العرب لساناً وأبلغهم بياناً وعلى آله وصحابته مصابيح الهدى ومن تبعهم بإحســـان إلى يوم الدين .

وبـــعـــد

فإن الدراسة والبحث فى مجال العلوم التى تتصل بالقرآن الكريم من قريب أو من بعيـد مجال خصب وحقل غنى وميدان للعمل والاجتهاد يتطلب من الباحث أن يشمر عن ساعد الجـد والمثابرة وأن يتسلح بسلاح الصبر ومجافاة الملل والكسل ، ولاشك أن علم النحو مـــن أقـــوى العلوم التى ترتبط بالقرآن الكريم ارتباطاً وثيقاً ، حيث اتخذ النحويون من النص القرآنى مـــادة يعتمدون عليها فى وضع القواعد وإرساء دعائم هذا الفن العظيم يستشهدون بآياته ويســـتدلون بقراءاته المختلفة على رجحان مذهب من المذاهب أو ضعف أحدها أو إثبات صحة رأى مـــن الآراء أو تقوية حجة أو بيان علة .

ومن هنا كان لزاماً على دارس علم النحو والمتخصص فيه أن يكون ذا دراية واســـعة وبصر نافذ ومعرفة قوية بعلم القراءات لينتصر ويحتج بها على ما يراه .

وقد نص السيوطى على ذلك بقوله فى الاقتراح : " أما القرآن فكلما ورد أنه قرئ بـــه : جاز الاحتجاج به فى العربية سواء كان متواتراً ، أم آحاداً ، أم شاذاً ، وقد أطبق الناس علـــى الاحتجاج بالقراءات الشاذة فى العربية ، إذا لم تخالف قياساً معروفاً ، بل ولو خالفته يحتج بهـــا ، فى مثل ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يجز القياس عليه ، كما يحتج بالمجمع علـــى وروده ومخالفتـــه القياس فى ذلك الوارد بعينه ، ولايقاس عليه نحو : استحوذ ويأبَ " [1] .

هذا ، وإن العلاقة التى تربط علم القراءات بعلم النحو لاتقل عـــن ســـابقتها قـــوة وارتباطاً فإن من أهم العلوم التى ينبغى أن يلم المقرئ بطرف منها علم النحو ليتمكن من تخريـــج وتوجيه القراءات المختلفة على وجه من الوجوه الجائزة فى لغة العرب ويؤيـــد هـــذا قـــول أبى

---

(1) ينظر الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى ص ٤٨ .

القاسم النويرى : " ويجب على المقرئ قبل أن ينصب نفسه للاشتغال بالقراءة أن يعلم من الفقه ما يصلح به أمر دينه ، ومن النحو والصرف طرفاً لتوجيه ما يحتاج إليه ، بل هما أهم ما يحتـــاج إليه المقرئ وإلا فخطأه أكثر من إصابته "[1] .

ونخلص من هذا إلى أن علم النحو وعلم القراءات لا غنى لأحدهما عن الآخر .

ومن هذا المنطلق أردت من خلال هذا البحث أن أسهم فى إبراز وتجلية تلك العلاقـــة التى تقوم بين هذين العلمين تأثراً وتأثيراً حيث كان لاختلاف مرجع الضمـــير أثـــر كبـــير فى اختلاف القراءات القرآنية نيتجة لاختلاف هذا المراجع من حيث تقديمه أو تأخيره ملفوظاً بـــه كان أو مدلولاً عليه وكذلك من حيث وجود أكثر من مرجع للضمير ومن حيث مطابقة هـــذا الضمير للمرجع نوعاً وعدداً .

وقد جعلت هذا البحث – بتوفيق من الله وعون – فى تمهيد وثلاثـــة فصـــول ، أمـــا التمهيد فقد عرجت فيه على مرجع الضمير تعريفاً ، ووقفت مع النحويين أمام ما يحتـــاج مـــن الضمائر إلى مرجع وما لا يحتاج ، وأما الفصل الأول فيتناول أنواع المرجع من حيث التقـــديم والتأخير ، وقد وقع هذا الفصل فى مبحثين ، *المبحث الأول* يتناول المرجع المتقدم وتحته مطلبـــان : *المطلب الأول* : المرجع المتقدم الملفوظ به ، *المطلب الثانى* : المرجع المتقدم غير الملفوظ به ، وأمـــا *المبحث الثانى* فيتناول المرجع المتأخر وتحته مطلبان : *الأول* : المرجع المتأخر الملفوظ به ، *الثانى* : المرجع المتأخر غير الملفوظ به ، وأما *الفصل الثانى* فيتناول تعدد المرجع وتحته *مبحثان* ، *الأول* تعـدد المرجع وهو غير مضاف ولا مضاف إليه ، *المبحث الثانى* : تعدد المرجع إذا كان مـضافاً ومضافـاً إليه . وأما *الفصل الثالث* فيتناول المطابقة بين المرجع والضمير العائد إليه وتحتـــه *مبحثان* *الأول* : حكم المرجع الذى وافق لفظه معناه نوعاً وعدداً ، *والمبحث الثانى* : حكم المرجع الذى خـــالف لفظه معناه نوعاً وعدداً ، ويأتى بعد ذلك فهرست المراجع ويختم البحث بفهرست الموضوعات .

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب ،،

الدكتور / خالد محى الدين مدنى عبد الوهاب .

---

(1) شرح طيبة النشر لأبى القاسم النويرى ١ / ٤١ ، ٤٢

تمهيد

تنقسم الضمائر إلى ثلاثة أقسام متكلم ومخاطب وغائب ولابد لهذه الضمائر من مرجع تعود إليه ، به يتبين السامع أو القارئ المراد من هذه الضمائر ، فإن كان لمتكلم أو مخاطب فسر بالمشاهدة وحضور المتكلم أو المخاطب ، ولما كان ضمير الغائب عارياً عن المشاهدة احتيج إلى مرجع يفسره ، ويبين المراد منه [1] .

وأما ابن عصفور فيرى أن ضمير الغائب منه ما يحتاج إلى مرجع يفسره ومنه مالا يحتاج إلى ذلك ، وجعل من الثانى ضمير الغائب الذى يفهم من سياق الكلام ، نص على ذلك بقوله : " وأما ضمير الغيبة فينقسم قسمين : قسم يحتاج إلى تفسير ، وقسم لا يحتاج إلى تفسير ، فالذى لا يحتاج إلى تفسير يفسره ما يفهم من سياق الكلام ؛ لأنه قد علم ما يعنى به ، وذلك نحو قوله – تعالى– : (حَتَّى تَوارَتْ بِالحِجَابِ) [2] يعنى الشمس ، وكذلك قوله – تعالى : (مَا تَرَكَ عَلَىْ ظَهْرِهَا مِنْ دابة) [3] يعنى على ظهر الأرض ، وكذلك : (إنَّا أنْزَلْناهُ فى لَيْلَةِ الْقَدْرِ) [4] يعنى القرآن [5] .

وبالرجوع إلى ما ذكره النحويون من أن كلاً من ضمير المتكلم والمخاطب لا يحتاجان إلى مفسِّر أو مرجع لكونهما مفسَّرين بحضورهما فى مقام التكلم أو التخاطب أو بمشاهدة غيرهما لهما وقت التكلم أو الخطاب يتبين أن التعرف على المرجع فيهما يقتصر على من كان حاضراً وقت التكلم أو الخطاب أو بعبارة أخرى أنه لا ينسحب على جميع النتاج الأدبى .

إذ إنه ينقسم إلى قسمين : الأول ما يأخذه المتلقى بطريق الاستماع من المنشئ وقت التكلم أو الخطاب ، والثانى ما يأخذه المتلقى عن طريق قراءه ما كتبه المنشئ لا عن طريق الاستماع .

---

(1) ينظر شرح الجمل لابن عصفور٢ / ١١ ،وشرح شذور الذهب لابن هشام١ /١٨١، والمطالع السعيدة للسيوطى ١/ ١٣٦،١٣٧.

(2) سورة ص (٣٢) .

(3) فاطر (٤٥) .

(4) القدر (١) .

(5) شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١١ .

فالمشاهدة والحضور بالنسبة لضمير المتكلم والمخاطب لا يتأتيان إلا فى القسم الأول وأما القسم الثانى فلا يمكن ذلك فيهما فيحتاج ضمير المتكلم والمخاطب إلى مرجع يفسر المراد بهما حينئذٍ كضمير الغائب .

ومما يؤيد ما ذكرناه من احتياج ضمير الحضور إلى مرجع كضمير الغائب أنه لم يُفرَّق بينهما فى صحة جعلهما عائداً من جملة الصلة إلى الموصول ورابطاً لها به فيجوز : أنا الذى قمتُ وأنت الذى قمتَ كما جاز فى نحو : زيد الذى قامَ [1] .

ومن ثم نجد القرآن الكريم فى قصّه لأخبار الأمم السابقة مع أنبيائهم وحكايته للمحاورات التى دارت بين هؤلاء الرسل وأقوامهم أو فرد من أفراد هؤلاء الأقوام نجده قبل أن ينقل كلام أحد المتحدثين يذكر اسمه لكى يعلم ما يتلوه من ضمائر سواء كان الضمير غائباً أو غيره ، ومن ذلك قوله سبحانه وتعالى فى قصة سيدنا موسى – عليه السلام – مع بنى إسرائيل حينما قتل منهم رجل واتهم غير القاتل فى قتله وطلبوا من سيدنا موسى أن يبين لهم القاتل الحقيقى فأمر الله أن يذبحوا بقرة ويضربوا القتيل ببعضها ففعلوا بعد مُماحكات وكثير من الأسئلة لسيدنا موسى – عليه السلام – فأخبر القتيل عن قاتله الحقيقى .

وفى هذه القصة يقول الله – عز وجل – : (وَ إِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُواً قَالَ أَعُوْذُ بِاللهِ أَنْ أَكُوْنَ مِن الجَاهِلِيْنَ)[2] .... الأيات .

فأنت ترى أنه ذكر (مُوْسَى) ثم أعاد إليه ضمير المخاطب فى (أَتَتَّخِذُنَا) وضمير الغائب فى (قَالَ) و(قَوْمِهِ) وضمير المتكلم فى (أُعُوذُ ..... أَنْ أَكُوْنَ) كما ذكر قوم موسى أولاً ثم أعاد إليهم ضمير المخاطب فى (يَأْمُرُكُمْ) . (تَذْبَحُوا) وضمير الغائب فى (قالوا) وضمير المتكلم فى (أَتَتَّخِذُنَا) .

وعلى ضوء ما سبق نخلص إلى أن مرجع الضمير هو : كل ما يصح عود الضمير إليه مفسراً له سواء أكان هذا الضمير للمتكلم أم للمخاطب أم للغائب تقدم المرجع عليه أم تأخر عنه لفظاً كان أم غيره .

---

(1) همع الهوامع للسيوطى ١ / ٨٦ .

(2) سورة البقرة (٦٧) .

الفصل الأول

أنواع المرجع

تمهيد : -

ينقسم مرجع الضمير إلى أكثر من قسم لأكثر من اعتبار ، فباعتبار وجوده فى الكـــلام وعدمه ينقسم إلى قسمين : -

أ - المرجع الملفوظ به .

ب - المرجع غير الملفوظ به .

وباعتبار تقديمه على ما يفسره أو تأخيره عنه ينقسم إلى قسمين أيضا : -

أ - المرجع المتقدم .

ب - المرجع المتأخر .

وإليك الحديث عن هذه الأنواع فى المبحثين التاليين .

المبحث الأول
المرجع المتقدم

تمهيد

ينقسم المرجع المتقدم على ما يفسره إلى قسمين : –

أ – المرجع المتقدم الملفوظ به .

ب – المرجع المتقدم غير الملفوظ به .

وسوف تدور الدراسة فى هذا المبحث حول هذين النوعين وذلك فى المطلبين التاليين .

المطلب الأول

المرجع المتقدم الملفوظ به

قد يعود الضمير فى الكلام على مرجع متقدم عليه كما فى قوله تعالى : (وَ الْقَمَرَ قَدَّرْناهُ مَنازِلَ) [1] فالهاء فى (قَدَّرْناهُ) تعود على (الْقَمَر) وقد تقدم عليها [2] . هذا هو الأصل فى مرجع الضمير وإليه يشير ابن مالك فى التسهيل بقوله : " والأصل تقديم مفسِّر ضمير الغائب " [3] .

والعلة فى ذلك كما ذكر السيوطى " ليُعلم المعنىُ بالضمير عند ذكره بعد مفسِّره " [4] .

وبالنظر فى المرجع الملفوظ باعتبار تقديمه رتبة ولفظاً أو أحدهما ينقسم إلى ثلاثة أقسام نبينها فيما يلى : -

١. المرجع المتقدم لفظاً ورتبة : -

وهو أن يكون مفسِّر الضمير المذكور متقدماً عليه فى اللفظ وتكون رتبته التقديم أيضاً نحو : ضرب زيدٌ غلامَهُ فـ" زيدٌ " - وهو المرجع - قد تقدم على" الهاء " فى اللفظ لوقوعه قبلها وفى الرتبة لكونه فاعلاً والضمير متصل بالمفعول ، ورتبة الفاعل قبل المفعول [5] .

وقد ورد كثير من القراءات القرآنية قد تقدم فيها المرجع على الضمير لفظاً ورتبة و من ذلك : -

أ - قوله - تعالى - : (زُيِّنَ لِلَّذِينَ كفَرُوا الحَيَاةُ الدُّنيا) [6] و (زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوات) [7] حيث قرأ الجمهور فى الموضعين ببناء الفعلين للمفعول ورفع (الحياةُ) و (حُبُّ) [8]

---

(١) سورة يس (٣٩) . قيل : إن المعنى فى هذه الآية : قدرنا له منازل فحذف الخافظ فاتصل الضمير بالفعل ، أو التقدير ذا منازل فحذف المضاف وانتصاب " ذا " إما على الحال أو على أنه مفعول ثان لتضمين قدرناه معنى صيرناه . ينظر شرح شذور الذهب لابن هشام ١ / ١٨١ .

(٢) ينظر شرح الشذور ١ / ١٨١ .

(٣) ينظر متن تسهيل الفوائد لابن مالك بشرحه عليه ١ / ١٥٦ .

(٤) ينظر الهمع ١ / ٦٥ .

(٥) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٣ .

(٦) سورة البقرة (٢١٢) .

(٧) سورة آل عمران (١٤) .

(٨) ينظر نسبة هاتين القراءتين للجمهور فى البحر المحيط ٢ / ١٢٩ ، ٣٩٦ والإتحاف ١ / ٤٣٥ .

وقرئ بفتح الزاى والياء مشددة ببناء الفعلين للفاعل ونصب (الحياة) و (حُبَّ) [1] .

ووجهت القراءة الأخيرة بأن الفاعل ضمير يعود فى الآية الأولى على (الله) - تعالى - المذكور فى قوله : (فَإنَّ اللهَ شَدِيْدُ العِقَابِ) [2] ونصب (الحياة) على أنه مفعول (زَيَّنَ) ، وفاعل (زَيَّنَ) ضمير يعود فى الآية الثانية على (الله) المذكور فى قوله - تعالى - : (وَاللهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ مَنْ يَشاءْ) [3] ونصب (حُبَّ) على أنه مفعول به [4] .

ويرى ابن جنى أن فاعل (زين) إبليس قال : " ودل عليه ما يتردد فى القرآن من ذكره فهذا نحو قول الله - تعالى - : (يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ) [5] وما جرى هذا المجرى " [6] .

ويصح إسناد التزيين إلى الله - تعالى - بالإيجاد والتهيئة للانتفاع ، ونسبته إلى الشيطان بالوسوسة وتحصيلها من غير وجهها [7] .

٢. المرجع المتقدم لفظاً لا رتبة ، -

وذلك بأن يكون مفسر الضمير متقدماً عليه فى اللفظ إلا أن رتبته التأخير عنه ، ومن ذلك قوله - تعالى - : (وَ إذ ابْتَلَى إبْراهِيْمَ رَبُّه بكَلِماتٍ) [8] فالهاء ترجع إلى (إبْراهِيْمَ) وقد تقدم عليها نفظاً إلا إن رتبته التأخير عنها لكونه مفعولاً به [9] .

هذا على قراءة الجمهور [10] وأما على قراءة رفع (إبْراهِيْمُ) ونصب (رَبَّه) [11] فتكون الهاء فيها عائدة على متقدم لفظاً ورتبة كما فى القسم الأول .

---

(1) القراءة المذكورة لابن محيصن ومجاهد وحميد بن قيس وابن حيوة ينظر المحتسب ١ / ١٥٥ ، والبحر المحيط ٢ / ٣٩٦ ، والإتحاف ١ / ٤٣٥ .

(2) سورة البقرة (٢١١) .

(3) سورة آل عمران (١٣) .

(4) ينظر البحر المحيط ٢ / ٣٩٦ ، والإتحاف١ / ٤٣٥ ، والقراءات الشاذة للشيخ عبد الفتاح القاضى ص ٣٢ .

(5) سورة النساء (١٢٠) .

(6) ينظر المحتسب ١ / ١٥٥ .

(7) البحر المحيط ٢ / ٣٩٦ .

(8) البقرة (١٢٤) .

(9) شرح شذور الذهب ١ / ١٨١ .

(10) ينظر نسبة هذه القراءة إلى الجمهور فى البحر المحيط ١ / ٣٧٥ .

(11) القراءة المذكورة لأبى الشعثاء ينظر القراءات الشاذة لابن خالويه ص ٩ .

وقد وجهت هذه القراءة بأن ابتلاء إبراهيم مجاز عن دعائه إياه بكلمات من الدعـــاء مبنى على تشبيهه بالاختبار من حيث إنه طلب منه – تعالى – أشياء مبنية على اختباره ليرى أنه – تعالى – هل يجيبه إليها أو لا ؟ وهى معاملة شبيهه بالاختبار [1] .

ومما يعود فيه الضمير على متقدم لفظاً متأخر رتبة أن يكون المبتدأ مشتملاً على ضمير يعود على شئ فى الخبر نحو : " فى الدار صاحبها " " فصاحبها " مبتدأ ، والضمير المتصـــل بـــه راجع إلى " الدار " وهو جزء من الخبر فلا يجوز تأخير الخبر ، نحو : صاحبها فى الـــدار ؛ لئـــلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة [2] .

وكذلك إذا كان المبتدأ متصلاً بضمير يعود على المضاف إليه الواقع خبراً عنه ومـــن ذلك قول الشاعر :

أهَابُكِ إجْلالاً وَمَا بِكِ قُدْرَةٌ

عَلَىَّ وَلَكِنْ مِلءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا [3]

" فملء " خبر مقدم و " حبيبها " مبتدأ مؤخر ، فيكون الضمير عائداً على متقدم لفظاً متأخر رتبة ؛ لأن رتبة المبتدأ التقديم لكونه محكوماً عليه ورتبة الخبر التأخير لكونه محكوماً به .

٢. المرجع المتقدم رتبة لا لفظاً ، -

وذلك بأن يكون مرجع الضمير متأخراً عنه فى اللفظ إلا أن رتبته التقديم عليه ، ومـــن ذلك قوله – تعالى – : (فَأَوْجَسَ فِيْ نَفْسِهِ خِيفَةً مُوْسَى) [4] فالهـــاء فى (نَفْسِهِ) ترجع إلى (مُوْسَى) المتأخر عنها لفظاً إلا أن رتبته التقديم عليها لكونه فاعلاً [5] .

---

(١) ينظر حاشية الشيخ زاده على تفسير البيضاوى ١ / ٤٠٩

(٢) ينظر شرح ابن عقيل ١ / ٢٤٠ ، وهمع الهوامع ١ / ١٠٣

(٣) البيت من الطويل . وهو لقيس بن الملوح فى ديوانه ص ٥٨ ، ولنصيب بن رباح فى ديوانه ص ٦٨ .

اللغة : " أهابك " من الهيبة وهى المخافة ، " إجلالاً " إعظاماً لقدرك .

الشاهد فى قوله " ملء عين حبيبها " حيث تقدم الخبر على المبتدأ لاتصال المبتدأ بضمير يعود على جزء من الخبر ، وهـــو قوله " عين " .

(ينظر هذا البيت فى أوضح المسالك رقم ٧٥ ، وشرح ابن عقيل رقم ٥٤ ، والتصريح ١ / ١٧٦ ، وشرح الأشمـــونى ١ / ٢١٣) .

(٤) سورة طه (٦٧) .

(٥) ينظر البيان فى غريب إعراب القرآن لأبى البركات بن الأنبارى٢ /١٤٧،وشرح شذور الذهب ١/ ١٨١ .

وأما إذا جعل (مُوْسَى) بدلاً من الهاء فى (نَفْسِهِ) على أن يكون فاعل (أَوْجَسَ) ضميراً مستتراً فلا دليل فى الآية على ما نحن فيه ؛ لأن الضمير حينئذ يكون عائداً على متأخر لفظاً ورتبة [1] ، ومن ذلك أيضاً أن يكون المفعول متقدماً مشتملاً على ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخر عنه نحو : ضرب غلامَه زيدٌ وغُلامَه مفعول وقد اشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل " زيد " وإنما جاز ذلك – وإن كان فيه عود الضمير على متأخر لفظاً لأنه متقدم رتبة إذ إن رتبة الفاعل التقديم على المفعول ؛ لأن الأصل فى الفاعل أن يتصل بالفعل [2] .

وهذه الصورة شائعة فى لسان العرب وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله :

* وَشَاعَ نَحْوُ : خافَ رَبَّهُ عُمَرَه " [3] .

ومثل ما سبق قولك : ضرب غلامَ أخيه زيدٌ ، وغلامَ أخيه ضرب زيد ويجرى شبه الفعل فى ذلك مجرى الفعل مثل : أضارب غُلامه زيدٌ ؟ ، أضارب غلامَ أخيك زيد ؟ [4] .

وما سبق جائز عند البصريين ، وأما الكوفيون فقد وافقوهم فى صور وخالفوهم فى أخرى ، فقالوا :

أ – إذا تأخر العامل عن المفعول والفاعل فإن اتصل الضمير بالمفعول مجروراً أو بما أضيف إلى المفعول جاز التقديم نحو، زيد غلامه ضرب ، وغلام ابنه ضرب زيد ، فإن اتصل به منصوباً لم يجز نحو ، ضاربَه ضرب زيد .

ب – وإن لم يتصل الضمير بالمفعول ولا بالمضاف له لم يجز أيضاً نحو : ما رأى أحب زيدٌ ، ما أراد أخَذَ زيدٌ .

والعلة فى ذلك عندهم أن فى " رأى " و " أراد " ضميراً مرفوعاً ، والمرفوع لا ينوى به التأخير ؛ لأنه فى موضعه .

وأجاب البصريون عن ذلك بأن المرفوع حينئذ متصل بالمنصوب والمنصوب ينوى به التأخير ، فليس اتصال المرفوع به مما يمنعه ما يجوز فيه بإجماع [5] .

---

(1) ينظر شرح شذور الذهب وحاشية العدوى عليه ١ / ١٨٢ .

(2) ينظر شرح ابن عقيل ٢ / ١٠٥ .

(3) ينظر ألفيه ابن مالك ص ٢٣ .

(4) ينظر همع الهوامع ١ / ٦٦ .

(5) ينظر همع الهوامع ١ / ٦٦ .

فإن قدم العامل نحو : أحب ما رأى زيد وأخذ ما أراد زيد جاز عند الكوفيين أيضاً [1] .

هذا إذا كان الضمير عائداً على الفاعل ، وأما إذا اشتمل المفعول على ضمير يرجع إلى ما اتصل بالفاعل نحو " ضرب غلامها جارُ هندٍ ففيه خلاف نقل ذلك ابن عقيل ، وصحح جوازه ، ووُجِّهَ بأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم كان كعوده على ما رتبته التقديم ؛ لأن المتصل بالمتقدم متقدم [2] .

وممن أشار إلى هذا المرجع - أعنى المرجع المتقدم - بأنواعه الثلاثة ابن عصفور فى شرح الجمل [3] وابن هشام فى شرح شذور الذهب [4] .

---

(1) همع الهوامع ١ / ٦٦ .

(2) ينظر شرح ابن عقيل ٢ / ١٠٥ .

(3) شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٣ ، ١٤

(4) شرح شذور الذهب ١ / ١٨١ .

المطلب الثاني

المرجع المتقدم غير الملفوظ به

وقد يكون مفسِّر الضمير شيئاً غير ملفوظ به صراحة وذلك عندما يكون الضمير قد سبق بما يفسره ويدل عليه ويستلزمه، ومن ذلك قوله- تعالى-: (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِيْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ) [1] فالهاء فى (أَنْزَلْنَاهُ) يراد بها القرآن ، وإن لم يجر له ذكر قبلها لكن سبقها ما يستلزمها ويدل عليها وهو الإنزال [2] .

ويستعان فى تفسير مثل هذا الضمير بالقرائن والأحوال من دلالة السياق ومقام الكلام واستلزام لفظ لآخر وغير ذلك على ما سنبينه : -

والمرجع الملفوظ به هو الغالب ، وغير الملفوظ به من غير الغالب وفى هذا يقول السيوطى : " ثم المفسِّر إما مصرَّح بلفظه وهو الغالب كزيد لقيته ، وقد يستغنى عنه بما يدل عليه " [3] .

هذا ، وقد نص النحويون على كثير من القرائن والدلائل [4] التى يستعان بها على تفسير الضمير الذى لم يسبق له ذكر فى الكلام صراحة ، نذكر منها ما يلى :

١. أن يسبق الضمير بما يدل عليه حساً ومن ذلك قوله - تعالى - : (هِيَ رَاوَدَتنِيْ عَنْ نَفْسِيْ) [5] ، وقوله : (يَأَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ) [6] .إذ لم يتقدم التصريح بلفظ " زليخا " فى الآية الأولى ولا " بموسى " فى الآية الثانية لكونهما كانا حاضرين [7] .

٢. أن يسبق الضمير بما يدل عليه عِلْماً كقوله - تعالى - :(إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِيْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ) أى القرآن ، وفى ذلك شهادة له بأنه غنى عن التفسير باللفظ وشهادة له بالشرف والارتفاع وعلو الشأن [8] .

---

(١) القدر (١)

(٢) ينظر معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٥ / ٣٤٧ وإعراب القرآن للنحاس ٥ / ٢٦٥ ، ٢٦٦ .

(٣) ينظر همع الهوامع ١ / ٦٥ .

(٤) ينظر لمعرفة هذه المواضع شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٥٧ وما بعدها ، والهمع ١ / ٦٥ ، ٦٦ .

(٥) يوسف (٢٦) .

(٦) القصص (٢٦) .

(٧) شرح التسهيل ١ / ١٥٧ ، والهمع ١ / ٦٥ .

(٨) ينظر شرح شذور الذهب وحاشية العدوى عليه ١ / ١٨١ ، والهمع ١ / ٦٥ .

٣.أن يسبق الضمير بذكر ما صاحبه ومن ذلك قوله – تعالى – : (اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) [١] فـ (هُوَ) عائد على العدل الذى هو جزء مدلول (اعْدِلُوا) ومن ذلك قولهم : مَنْ كَذَبَ كانَ شَرّاً لَهُ ، فالضمير المستتر الواقع اسماً لـ " كان " عائد على الكذب الذى هو جزء مدلول كَذَب ، إذ من المعلوم أن الفعل يدل على الحدث والزمان [٢] .

ومن القراءات التى وجهت بعود الضمير فيها إلى المصدر المفهوم من فعله المتقدم عليه ما يلى : –

أ – قراءة (فَبِهُدَاهُمْ اقْتَدِهْ) [٣] بكسر الهاء دون إشباع [٤] وبإشباع الكسر [٥] ووجه الكسر والإشباع أن الهاء فيها لغير السكت وجعلت الهاء كناية عن المصدر ، والفعل يدل على مصدره ، كأنه فى التقدير : اقتد الاقتداء ففيه معنى التأكيد كأنه قال : فبهداهم اقتدِ اقتدِ ، ثم جعل المصدر عوضاً من الفعل الثانى ، لتكرر اللفظ فاتصل بالفعل الأول فأضمر فجاز كسر الهاء ، وصلتها بياء على ما يجوز فى هاء الكناية [٦] .

ورجوع الضمير إلى مصدر الفعل المتقدم عليه كما فى قول الشاعر :

هَذَا سُرَاقَةُ لِلقُرْآنِ يَدْرُسُهُ والْمرءُ عِنْدَ الرُّشَا إنْ يَلْقَها ذِيبُ [٧]

فالهاء فى " يدرسه " عائدة إلى الدرس المفهوم من يدرسه وليست مفعولاً ؛ لأن يدرس قد تعدى إلى القرآن باللام [٨] .

ويمكن أن تكون هذه الهاء – أعنى فى اقتده – عائدة إلى هُدَى فى (هداهم) فتكون من قبيل الضمير المفسَّر بما تقدم عليه لفظاً [٩] .

---

(١) المائدة (٨) .

(٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٣ ، وشرح التسهيل ١ / ١٥٧ .

(٣) الأنعام (٩٠) .

(٤) القراءة المذكورة لهشام ينظر الإتحاف ٢ / ٢٠ .

(٥) القراءة المذكورة لابن ذكوران بخلف عنه ينظر الإتحاف ٢/٢١.

(٦) الكشف لمكى ١ / ٤٣٩ .

(٧) البيت لم أقف له على نسبة ، وهو من البسيط التام – و " الرشا " جمع رشوة . والمعنى أن الشاعر يهجو رجلاً من القراء يسمى سراقة بأنه يرائى ويقبل الرشا . وقيل سراقة هو سراقة الصحابى – والشاهد فى قوله " يدرسه " حيث عادت الهاء على المصدر المفهوم من الفعل السابق عليه . (ينظر البيت فى الكتاب ٣ / ٦٧ ، ولسان العرب مادة "سرق" والتصريح ١ / ٣٢٦،وخزانة الأدب٢ / ٣ ، ٥ / ٢٢٦ ، ٩ / ٤٨ ، ٦١،٥٤٧) .

(٨) ينظر الإملاء ١ / ٢٥١ ، ٢٥٢ .

(٩) ينظر الإتحاف ٢ / ٢٢ .

ب – قراءة (وَيَوْمَ الْقِيَامَةَ يُفْصَلُ بَيْنَكُمْ) [1] بضم الياء وسكون الفاء وفتح الصاد مخففة [2] حيث وجهت هذه القراءة بأن الفعل مبنى للمفعول ونائب الفاعل ضمير المصدر المفهوم من (يُفْصَلُ) والمعنى : يفصل هو أى الفصَل .

ويجوز أن يكون نائب الفاعل (بين) لكنه فتح لإضافته إلى غير متمكن وهو الضمير [3] .

٤ . أن يكون الضمير المذكور كلاً قد سُبق بذكر جزئه ؛ لأن الجزء يدل على الكل كما يدل الكل على الجزء ومنه قوله – تعالى – : (وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِيْ سَبِيلِ اللهِ) [4] فالهاء فى (يُنْفِقُونَها) تعود إلى (الذهب والفضة) وهما بعض المكنوزات ، فأغنى ذكرهما عن ذكر الجميع ، حتى كأنه قيل : والذين يكترون أصناف ما يكنز ولا ينفقونها ومن ذلك أيضاً قول الشاعر : –

ولو حلفت بين الصَّفَا أمُّ مَعْمَرٍ ومروتها بالله بَرَّتْ يمينُها [5]

فأعاد الضمير إلى مكة ؛ لأن الصفا جزء منها وذكر الجزء مغنٍ عن ذكر الكل فى بعض الكلام [6] .

٥ . قد يستغنى عن ذكر صاحب الضمير بذكر ما لصاحبه بوجه ما كالاستغناء بمستلزم عن مستلزم ومن ذلك قوله – تعالى – : (فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيْهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوف وَأَدَاءٌ إِلَيْه بِإِحْسَانٍ) [7] فالهاء فى (إِلَيْهِ) تعود على ما يستلزمه الفعل (عُفِيَ) وهو العافى ومن ذلك أيضاً قوله – تعالى – : (حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ) [8] فالضمير الواقع فاعلاً ل (تَوَارَتْ) عائد

---

(1) الممتحنة (٣) .

(2) القراءة المذكورة لنافع وابن كثير وأبى عمرو وأبى جعفر وهشام ينظر الإتحاف ٢ / ٥٣٣ .

(3) الكشف ٢ / ٣١٨ ، والإتحاف ٢ / ٥٣٣ .

(4) المائدة (٨) .

(5) البيت من البحر الطويل . ولم أقف له على نسبة . والشاهد فى قوله : " ومروتها " حيث أعاد الشاعر الضمير إلى " الصفا " وهى جزء من مكة التى استغنى عن ذكرها بذكر جزئها لأنها كل ، والجزء يدل على الكل . (ينظر هذا البيت فى شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٥٨) .

(6) ينظر شرح التسهيل ١ / ١٥٨ .

(7) البقرة (١٧٨) .

(8) سورة ص (٣٢) .

على (الشمس) ولم تذكر ولكن أغنى عن ذكرها ذكر (العِشَىِّ) [1] وأوله وقت الزوال فذكره يستلزم معنى الشمس فكأنها مذكورة [2] .

٦. وقد يعاد الضمير على المسكوت عنه لاستحضاره بالمذكور وعدم صلاحيته له كقوله – تعالى – : (إنَّا جَعَلْنا فِىْ أعْنَاقِهِمْ أغْلاَلاً فَهِىَ إلَى الأذْقَان) [3] (فهى) عائد على " الأيدى " ؛ لأنها تصَاحَب الأعناق فى الأغلال ، فأغنى ذكر الأعناق عن ذكرها ، ومن ذلك أيضاً قوله : (وَما يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلاَ يُنْقَصُ مِنْ عُمْرِهِ) [4] فالهاء فى (عُمُرِهِ) تعود على (مُعَمَّر) آخر غير المذكور [5] .

ومن ذلك أيضاً نحو قولك : عندى درهم ونصفه فالهاء فى (نصفه) تعود على درهم آخر غير المذكور كأنه قال : عندى درهم ونصف درهم آخر نظيره ، ومن ذلك أيضاً قول الشاعر :

قالتْ ألاليْتما هذا الحَمامُ لَنا ... ... إلى حَمامتِنا ونِصْفُهُ فَقَدِ [6]

أى نصف حمام آخر مثله [7] .

وقد عبر ابن عصفور عن هذه المسألة بأن الضمير فيها عائد على ما تقدم لفظاً لا معنى [8]

وأما السيوطى فقد عبر عنها بأنه عائد على نظير المذكور [9] .

---

(١) يعنى العشى فى قوله (إذ عرض عليه بالعشى) سورة ص (٣١) .

(٢) ينظر شرح التسهيل ١ / ١٥٨ ، ١٥٩ ، والهمع ١ / ٦٥ ، ٦٦ .

(٣) يس (٨) .

(٤) فاطر (١١١) .

(٥) شرح التسهيل ١ / ١٥٩ .

(٦) البيت من البحر البسيط . وهو للنابغة الذبيانى فى ديوانه ص ٢٤ الشاهد فى قوله : " ونصفه فقد " حيث عاد الضمير على ما لم يذكر لاستحضاره بالمذكور الذى لا يصلح عود الضمير إليه ، والمعنى : ونصف حمام آخر مثل المذكور ويستشهد أيضاً بهذا البيت على جواز إعمال " ليت " وإلغائها إذا اتصلت بها ما الزائدة (ينظر هذا البيت فى الخصائص ٢ / ٤٦٠ ، والتصريح ١ / ٢٢٥ ، وخزانة الأدب ١٠ / ٢٥١ ، ٢٥٣ .

(٧) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٢ ، ١٣ ، وهمع الهوامع ١ / ٦٥ .

(٨) شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٢ .

(٩) ينظر الهمع ١ / ٦٥ .

المبحث الثانى
المرجع المتأخر

تمهيد :-

سبق أن ذكرنا أن الأصل فى مرجع الضمير أن يكون متقدماً على مفسَّره ويفهم من ذلك أن خلاف الأصل أن يتأخر المرجع عن مفسَّره ، وإلى هذا أشار السيوطى بقوله : " وقد يُخالَف الأصل السابق فى تقديم المفسِّر فيؤخر عن الضمير " (١) .

وقد ذكر ذلك العدوى أيضاً فى حاشيته على شرح شذور الذهب مبيناً النكتة فى عود الضمير على ما بعده حيث قال : " واعلم أن ضمير الغائب يقتضى تقدم المفسِّر عليه ؛ لأن الواضع وضعه معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود إليه فلو ذكرته ولم يتقدم مفسِّر بقى مبهماً منكراً لا يعرف المراد به حتى يأتى تفسيره بعده ، وتنكيره خلاف وضعه هذا هو الأصل ولكنه قد يُخالَف لقصد التفخيم والتعظيم بأن يذكر أولاً شئ مبهم حتى تستشعر نفس السامع إلى العثور على المراد به ثم يُفسَّر فيكون أوقع فى النفس وأيضاً ذلك المفسر مذكور مرتين بالإجمال أولاً وبالتفصيل ثانياً " (٢) .

وهذا المرجع المتأخر إما أن يكون مصرحاً به فى الكلام وإما أن يكون غير مصرح به فى اللفظ بل يفهم من شئ يدل عليه قد ذكر بعد الضمير ، وسوف نتناول هذين القسمين بالتفصيل فى المطلبين التاليين : -

---

(١) ينظر الهمع ١ / ٦٦ .

(٢) ينظر حاشية العدوى على شرح شذور الذهب ١ / ١٨٣ .

المطلب الأول

المرجع المتأخر الملفوظ به

الضمير الذى يفسر بما تأخر عنه من مرجع ملفوظ إما أن يفسر بمفرد ، وإما أن يفسر بجملة : –

أولا : الضمير المفسر بمفرد .

وهذا المرجع له عدة مواضع نذكرها فيما يلى : –

أ – أن يكون الضمير مرفوعا بـ" نعم " أو " بئس " ولا يفسر إلا بالتمييز نحو : نعم رجلا زيد ، وبئس رجلا عمرو ، ويلحق بهما الفعل الذى قصد به المدح أو الذم سواء أكان المخصوص مبتدأ لخبر محذوف أم خبرا لمبتدأ محذوف ، أم مبتدأ مؤخرا والجملة قبله خبر مقدم إذ يعود الضمير فى كل هذه الوجوه على ما تأخر عنه ؛ لأن فاعل " نعم " ونحوه ضمير مفسر بالتمييز المذكور بعده [1] .

هذا مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن ماسبق وشبهه ليس فيه ضمير بل الاسم المرفوع بعد المنصوب هو الفاعل لـ " نعم وبئس " [2] .

وقد رد هذا المذهب [3] بنحو قولك : نعم رجلا كان زيد ولا يدخل الناسخ على الفاعل وبأنه قد يحذف نحو (بئس للظالمين بدلا) [4] .

ومما فسر فيه الضمير بما تأخر عنه فى اللفظ والرتبة ما أجرى مجرى " بئس " فى الذم قراءة الجمهور [5] (كبرت كلمة) [6] بنصب (كلمة) [7] حيث نصبت على التمييز لفاعل

---

(1) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٦٢ ،وشرح شذور الذهب١ / ١٨٣ ، ومغنى اللبيب٢ / ٤٨٩، وهمع الهوامع ١ / ٦٦ .

(2) ارتشاف الضرب ١ / ٤٨٤

(3) ينظر هذا الرد فى المغنى ٢ / ٤٨٩ .

(4) الكهف (٥٠) .

(5) ينظر نسبة هذه القراءة للجمهور فى الإتحاف ٢ / ٢٠٩

(6) الكهف (٥) .

(7) وقرأها بالرفع يحى بن يعمر والحسن وابن محيصن وابن أبي إسحاق والثقفى والأعرج بخلاف وعمرو بن عبيد ينظر المحتسب ٢ / ٢٤ .

(كَبُرتْ) والتقدير : كبرت هى أى مقولتهم : اتَّخَذَ اللهُ وَلَداً أى عظمت وكبرت مقولتهم هـــذه فى الإثم والضلال وإنما جاز إطلاق (كلمة) على جملة (اتَّخَذَ اللهُ وَلَداً) كما سموا القصيـــدة ــ وإن كانت مائة بيت ــ كلمة [1] .

ب – أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين المعمل ثانيهما نحو قوله :

جَفَونى وَلَمْ أجْفُ الأخلاَّءَ إنَّنى
لِغَيْر جميل من خَلِيلَىَّ مُهمِلُ [2]

والكوفيون يمنعون من ذلك فقال الكسائى يحذف الفاعل وقال الفراء : يضمر ويؤخـر عن المفسَّر فإن استوى العاملان فى طلب الرفع وكان العطف بالواو نحو : قام وقعد أخواك فـهو عنده فاعل بهما [3] .

جـــ– أن يكون مخبراً عنه بما يفسره ، نحو قوله تعالى : (إنْ هِىَ إلاَّ حَيَاتُنَـــا الدُّنْيـــا) [4] قـــال الزمخشرى فى هذه الآية : هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به إلا بما يتلوه من بيانه ، وأصلـــه إن الحياة إلا حياتنا الدنيا ثم وضع (هى) موضع الحياة ، لأن الخبر يدل عليها ويبينها ، ومنـــه : هى النفس تتحمل ما حملت ، وهى العرب تقول ما شاءت " [5] .

قال ابن مالك تعليقاً على كلام الزمخشرى فى هذه الآية : " هذا من جيد كلامـــه وفى تنظيره بهى النفس وهى العرب ضعف ، لإمكان جعل النفس والعرب بدلين " [6] .

---

(1) ينظر معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٢٦٨/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤٤٧/٢،٤٤٨ ،والمحتسب ٢٤/٢ ، والإتحاف ٢٠٩/٢ .

(2) البيت من البحر الطويل ، ولم أقف له على نسبة .

اللغة : جفا أى ترك وبعد ، مهمل اسم فاعل من الإهمال وهو الترك . والشاهد فى قوله "جفونى " حيث قـدم الضمير وهو الواو على مفسره لأنه أول المتنازعين المعمل ثانيهما .

(ينظر البيت فى المغنى رقم ٧٣٥ ، والتصريح ٣٢١/١ ، والهمع ٦٦/١ وشرح الأشمونى ١٠٤/٢) .

(3) المغنى ٤٨٩/٢ .

(4) المؤمنون (٣٧) .

(5) ينظر الكشاف ٣٢/٣ .

(6) شرح التسهيل ١٦٣/١ .

وقد أورد ابن هشام ما قاله ابن مالك تعليقاً على كلام الزمخشـــرى ثم قـــال : " وفى كلام ابن مالك أيضا ضعف لإمكان وجه ثالث فى المثالين لم يذكره وهو كون (هـــى) ضمـــير القصة ، فإن أراد الزمخشرى أن المثالين يمكن حملهما على ذلك لا أنه متعين فيهما فـــالضعف فى كلام ابن مالك وحده" [1] .

د – أن يكون مجروراً بـــ "رب" مفسَّراً بتمييز نحو : ربه رجلاً صحبت ويجب فى هذا الضمـــير كونه مفرداً وكون مفسِّره تمييزاً كما يلزم كون هذا الضمير مذكراً وإن فسر بمؤنث فيقال : ربه إمرأة ، ولا يقال ربها إمرأة .

وذهب الكوفيون إلى جواز مطابقته للتمييز فى التأنيث والتثنية والجمع [2] .

وما أجازه الكوفيون ليس بمسموع .

هـــ– أن يكون مبدلاً منه الظاهر المفسر له نحو : ضربته زيداً [3] .

وقد اختلف النحويون فى هذه المسألة :–

– فأجازه الأخفش نقل ذلك عنه ابن عصفور [4] وهو قبيح عند سيبويه [5] .

– قال ابن كيسان : هو جائز بإجماع وهو محجوج بنقل ابن هشام وصحـــح ابـــن عصفـــور جوازه فقال :" والصحيح أنه يجوز ، وقد حكى عن العرب ومنه قول الشاعر :

فَأصْبَحَتْ بقَرقَرىَ كَوانِساً ... وَلا تُلُمْهُ أنْ يَنَامَ البَائِسَا [6]

فالهاء فى "تلمه " عائدة على "البائس " ، والبائس بدل منه ، وكذل أيضاً قول الآخر :

وقد مات خَيراهُم فلمْ يهلكاهُمُ ... عشيَّةَ بانا رهطِ كعبٍ وحاتمِ [7]

---

(1) ينظر المغنى ٤٨٩/٢ ، ٤٩٠ .

(2) المغنى ٤٩١/٢ .

(3) شرح التسهيل ١٦٣/١ / والإرتشاف ٤٨٥/١ .

(4) شرح الجمل لابن عصفور ١٢/٢ .

(5) الكتاب ٣٨٧/٢ .

(6) هذا رجز لم أقف له على نسبه اللغة : " قرقرى " اسم موضع مخصب باليمامة كوانسا " يقال كنس الظبى وبقر الوحش ، دخل كناسه أى بيته فاستعاره هنا للإبل ، والمعنى أن الشاعر ينعت إبلاً بركت بعد أن شبعت، فلذا نام راعيها ، لأنها غير محتاجة إلى الرعى،الشاهد فى قوله :" ولا تلمه ... "حيث قدم الضمير على مفسره والمظهر من باب إبدال المظهر من المضمر

(7) البيت من البحر الطويل . وهو للفرزدق فى ديوانه ص ٧٦٤ .

وفى هذا البيت يرثى الفرزدق ولديه ، والمراد بكعب هو كعب بن مامة الإيادى و "حاتم " هو حاتم الطائى .

الشاهد فى قوله " قدمات خيراهم ... رهط " حيث قام الضمير على مفسره المظهر المبدل منه .

فالضمير فى "خيراهم " عائد على "رهط " ورهط بدل منه [1] .

و- أن يكون متصلا بفاعل مقدم ، ومفسره مفعول مؤخر كـ " ضرب غلامُه زيداً " [2] .

وقد اختلف النحويون فى هذه المسألة على ثلاثة مذاهب :-

الأول : للجمهور حيث ذهبوا الى منعه فى النثر ويوجبون تقديم المفعول فى نحو ذلك كقوله تعالى : (وَإذ ابْتَلَى ابْراهِيمَ رَبُّهُ) [3] .

وأما فى الشعر فضرورة [4] .

الثاني : جواز ذلك نظماً ونثراً ، وممن ذهب إلى ذلك ابن جنى وأبو عبد الله الطوال والأخفش نقل ذلك عنهم أبو حيان [5] .

وقد صرح ابن جنى بجواز ذلك حيث قال : " وأجمعوا على أنه ليس بجائز : ضرب غلامُه زيداً لتقدم المضمر على مظهره لفظاً ومعنى ، وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء فى قوله :

- جَزَى ربُّهُ عَنىّ عَدِىَّ بنَ حَاتِمٍ [6] *"

عائدة إلى "عدى " [7] .

وللجواز فى هذه الصورة عند أبي حيان وجه من القياس وذلك أن المفعول كثر تقدمه على الفاعل فيجعل لكثرته كالأصل [8] .

---

(1) ينظر شرح الجمل ١٢/٢ .

(2) ينظر المغنى ٤٩٢/٢ .

(3) البقرة (١٢٤) .

(4) المغنى ٤٩٢/٢ .

(5) الارتشاف ٤٨٣/١ .

(6) هذا صدر بيت من البحر الطويل ، وعجزه .

جَزاءَ الكلابِ العاويات وقد فَعَلْ

وهو للنابغة الذبيانى فى ديوانه ص ١٩١ / وقيل لأبى الأسود الدؤلى فى ملحق ديوانه ص ٤٠١ الشاهد فى الشطر الأول حيث قدم الضمير المتصل بالفاعل وأخر عنه المفعول الذى يفسره .

(ينظر هذا البيت فى شرح ابن عقبل ١٠٨/٢ ، والتصريح ٢٨٣/١ ، وشرح الأشمونى ٥٩/٢ ، وخزانه الأدب ٢٧٧/١،٢٧٨،٢٨١،٢٨٧) .

(7) ينظر الخصائص ٢٩٤/١ .

(8) ينظر الارتشاف ٤٨٣/١ .

وقد صحح ابن مالك هذا المذهب مستدلا بالسماع والقياس :

أما السماع فمنه قول الشاعر :

وَلَوْ أنَّ مَجْداً أخْلَدَ الدَّهْرَ واحِداً مِنَ النَّاسِ أبْقَى مَجْدُهُ ، الدَّهْرُ مُطْعِما [1] .

وقول الآخر :

كسا حِلْمُه ذا الحِلْم أثوابَ سُؤْدُدٍ ورَقَّى نداه ذا الندى فى ذُرَا المجدِ [2]

وأما القياس فأحتج بأمرين :

أ- أن جواز نحو : ضرب غلامُه زيداً ، أسهل من جواز : ضربونى وضربت الزيدين ، ونحو : ضربته زيداً ، على إبدال (زيداً) من الهاء . وقد أجاز الأول البصريون ، وأُجيز الثانى بإجماع ، حكاه ابن كيسان وكلاهما فيه ما فى ضرب غلامُه زيداً من تقديم ضمير على مفسِّر مؤخر الرتبة ، لأن مفسِّر واو ضربونى معمول معطوف على عاملها ، والمعطوف ومعموله أمكن فى استحقاق التأخير من المفعول بالنسبة الى الفاعل ، لأن تقدم المفعول على الفاعل يجوز فى الاختيار كثيراً ، وقد يجب ، وتقدم المعطوف وما يتعلق به على المعطوف عليه بخلاف ذلك ، فيلزم من أجاز : ضربونى وضربت الزيدين أن يحكم بأولولية جواز : ضرب غلامُه زيداً .

ب- أن جواز نحو : ضرب غلامُه زيداً لازم قياساً على جواز إبدال ظاهر من مضمر لا مفسِّر له غيره نحو : ضربته زيداً ، واللهم صلى عليه الرءوفِ الرحيمِ لأن البدل تابع ، والتابع مؤخر بالرتبة ، ومؤخر فى الاستعمال على سبيل اللزوم ، والمفعول ليس كذلك إذ لم يلزم تأخيره [3] .

---

(1) البيت من البحر الطويل ، وهو لحسان بن ثابت فى ديوانه ص ٢٤٣ .

الشاهد فى قوله أبقى مجده الدهر مطعماً حيث أعيد الضمير المتصل بالفاعل على المفعول المتأخر عنه .

(ينظر البيت فى المغنى رقم ٧٣٩ ، وشرح ابن عقيل ١٠٨/٢ ، وشرح الأشمونى ٥٨/٢) .

(2) البيت من الطويل . ولم أقف له على نسبه .

المعنى : كسا حلم الممدوح صاحب الحلم ثياب السيادة ، وأعلى عطاؤه صاحب العطاء فى أعلى مراتب المجد والكرم .

الشاهد فى قوله " كسا حلمه ذا الحلم " حيث أعيد الضمير المتصل بالفاعل على المفعول المتأخر عنه .

(ينظر البيت فى المغنى رقم ٧٤٠ ، شرح ابن عقيل ١٠٧/٢ ، شرح الأشمونى ٥٩/٢ ، والهمع ٦٦/١) .

(3) ينظر شرح التسهيل ١٦١/١ ، ١٦٢ .

الثالث: لابن عصفور حيث ذهب الى أنه لا يجوز أصلا لا فى شعر ولا فى نثر لئلا يتقدم الضمير على متأخر لفظا ورتبة . ولذلك جعل الضمير فى "ربه " من قول الشاعر :

جَزَى رَبُّهُ عَدِّى عَدِىَّ بنَ حَاتِمٍ جَزاءَ الكِلابِ العادِياتِ وَقَدْ فَعَلْ

عائداً على الجزاء الذى يدل عليه "جزى " فيكون من باب : من كذب كان شراً له أى كان كذبه شراً له [1] .

وبعد عرض هذه المذاهب وأدلتها أقول إن جواز عود الضمير المتصل بالفاعل على المفعول المؤخر هو الصحيح لما ذكر من الاستدلال بالسماع والقياس ولما فيه من الإيضاح بعد الإبهام الحاصل بتقديم الضمير على مفسِّره ، لأن ذلك يقرر المعنى ويؤكده ويتمكن فى النفس فضل تمكن وذلك أن المتلقى لمثل هذا الأسلوب تتشوف نفسه الى معرفة المراد بهذا الضمير فينتبه عقله وينشط ذهنه فإذا ذكر مفسِّر الضمير تمكن فى نفسه .

واستنتاجاً مما سبق يتبين أن ما نقله السيوطى عن الصفار من الإجماع على منع رجوع الضمير على ما تأخر لفظاً ورتبة محجوج بما ذكرناه .

هذا وأما إذا اتصل الضمير بغير الفاعل نحو : صاحبُها فى الدار ، ضرب غلامُها عبدَ هند فممتنع بالإجماع لتفسيره بغير المفعول ، والواجب فيها تقديم الخبر والمفعول [2] .

ثانيا : الضمير المفسر بجملة بعده (ضمير الشأن) .

وحديثنا عن هذا الضمير من عدة وجوه نوردها فيما يلى :

أ- تعريفه : ضمير الشأن هو ضمير غائب يأتى صدر الجملة الخبرية دالاً على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه [3] .

ب- تسميته اختلف النحويون فى تسمية ضمير الشأن :

- فذهب البصريون إلى تسميته بضمير الشأن والحديث إذا كان مذكراً ، وضمير القصة إذا كان مؤنثاً ، قدروا من معنى الجملة اسماً جعلوا ذلك الضمير يفسره ذلك الأسم المقدر حتى يصح الإخبار بتلك الجملة عن الضمير [4] .

---

(1) شرح الجمل ١٤/٢ .

(2) المغنى ٤٨٩/٢ .

(3) همع الهوامع ٦٧/١

(4) ينظر الارتشاف ٤٨٥/١ ، وهمع الهوامع ٦٧/١

- وذهب الكوفيون الى تسميته بضمير المجهول ، لأنه لا يدرى عندهم ما يعود عليه [1] .

جـ- ضمير الشأن بين الاسمية والحرفية .

- ذهب النحويون إلا ابن الطراوة إلى أن ضمير الشأن اسم .

قال أبو حيان : وهو اسم يحكم على موضعه بالإعراب على حسب العامل [2] .

وبناء على ذلك قد يكون ضمير الشأن فى محل رفع أو فى محل نصب وقد يكون بـــارزاً و قد يكون مستكناً ، فمن بروزه مبتدأ قوله تعالى : (قُلْ هُوَ اللهُ أحَدٌ) [3] خلافاً للفـــراء وأبى الحسن فإنهما منعا ذلك ولا يجيزانه إلا إذا كان معمولا لكان ، ومن بروزه اسم "ما" قول الشاعر :

وما هُوَ مَنْ ياسوُ الكُلُومَ ويُتَّقَى به نائباتُ الدَّهْرِ كالدَّائِم البُخْلِ [4]

ومن بروزه اسما لأنَّ قوله ـــ تعالى ـــ (وَأَنَّهُ لَمَّا قامَ عَبْدُ اللهِ يَدْعُوهُ) [5] .

وذكر أبو حيان أنه سمع فى " إنَّ " و " أنَّ " ويحتاج فى دخول باقى أخواتها عليه إلى سماع .

ومن بروزه فى باب " ظن " قول الشاعر :

علمتُه الحقُّ لا يخفى عَلَى أحد فكُنْ مُحِقّاً تنل ما شئتَ من ظَفَر [6]

ومن استكنانه فى باب "كان" قول الشاعر :

إذا متُّ كانَ الناسُ صِنفَان شامِتٌ وآخَرُ مثن بالذى كنت أصْنَع [7]

---

(1) شرح التسهيل ١٦٣/١ ، والمغنى ٤٩٠/٢ ، والهمع ٦٧/١ .

(2) الارتشاف ٤٨٦/١ .

(3) الإخلاص (١) .

(4) البيت من البحر الطويل . ولم أقف له على نسبة .

اللغة : يأسو الكلوم " أى يداوى الجروح .

الشاهد فى قوله " وما هو من يأسو ... البيت " حيث وقع ضمير " هو " اسما لـــ " ما " .

(ينظر البيت فى الهمع ٦٧/١) .

(5) الجن (١٩) .

(6) البيت من البسيط . ولم أقف له على نسبة .

الشاهد فى قوله " علمته الحق ... البيت " حيث وقع ضمير الشأن بارزاً فى باب ظن .

(ينظر البيت فى شرح التسهيل لابن مالك ١٦٦/١ ، والهمع ٦٧/١) .

(7) البيت من الطويل . وهو للعجير السلولى .

اللغة : "شامت " من شمت إذا فرح بمكروه يصيب غيره .

الشاهد فى قوله كان من الناص صنفان " حيث وقع ضمير الشأن مستكناً فى باب كان .

(ينظر البيت فى الكتاب ٧١/١ ، وشرح التسهيل ١٦٦/١ ، والهمع ٦٧/١ ، ١١١ ، والخزانه ٧٢/٩ ، ٧٣) .

ومن إستكنانه فى باب " كاد " قوله ــ تعالى ــ : (مِنْ بَعْدِ ما كادَ يَزِيْغُ قُلُوْبُ فَرِيــقٍ مِنْهُمْ) [1] فى قراءة من قرأ بتذكير [2] (يَزِيْغُ) .

- وذهب ابن الطراوة إلى أن ضمير الشأن حرف فإذا دخل على "إن " كفها عن العمل كمـا يكفها " ما " ، وكذا إذا دخل على الأفعال الناسخة كفها وتلغى كما تلغى فى باب "ظن " [3] .

ء - حكمه من حيث التذكير والتأنيث :

اختلف النحويون فى ضمير الشأن من حيث تذكيره وتأنيثه على ثلاثة مذاهب نفصلها فيما يلى :

الأول : للبصريين والمغاربة حيث ذهبوا إلى أنه يكون مذكراً ومؤنثاً سواء أكان بعده مذكــر أم مؤنث نحو : هو زيد قائم ، وهو هند قائمة ، وهى زيد قائم ، وهو هند ذاهبة ، وإن كــان المستحسن التذكير مع التذكير والتأنيث مع التأنيث .

الثانى : للكوفيين حيث ذهبوا إلى وجوب تذكيره إذا كان المخبرَ عنه مذكراً أو وجوب تأنيثـه إذا كان المخبرَ عنه مؤنثاً ، فتقول : كان زيد قائم ، وكانت هند قائمة للمشـــاكلة ، ولا يجوز عندهم : كانت زيد قائم ، ولا كان هند قائمة [4] .

الثالث : لابن مالك حيث ذهب إلى أن التأنيث أجود من التذكير فيما اذا وليه مؤنــث نحــو قوله ــ تعالى ــ : (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِيْن كَفَرُوا) [5] أو مذكر شبه به مؤنــث نحو " إنها قمرٌ جاريتك ، أو فعل بعلامة تأنيث مسنداً إلى مؤنث كــقوله ــ تعــالى ــ : (فَإِنَّها لاَ تَعْمَى الأَبْصَارُ) [6] وقول الشاعر :

عَلى أنَّها تَعْفُو الكُلُومُ وإنَّما ... تُوكَّلُ بالأَدْنَى وإنْ جَلَّ ما يَمْضِى [7]

---

(1) التوبة (١١٧)

(2) القراءة المذكورة لحفص وحمزة والأعمش (ينظر الإتحاف ٢/١٠٠)

(3) شرح التسهيل ١/١٦٦ ، والارتشاف ١/٤٨٨ ، والهمع ١/٦٧

(4) الارتشاف ١/٤٨٦، ٤٨٧ ، والهمع ١/٦٧

(5) الأنبياء (٩٧)

(6) الحج (٤٦)

(7) البيت من البحر الطويل وهو لأبى خراش الهذلى .

المعنى : أن الشاعر يريد أن حرقة الأسى وإن جلت وعظمت يذهب أثرها ويمحى مع الأيام ، وإنما يشتد الجــزع مــن المصيبة القريبة العهد .

الشاهد فى قوله "على أنها تعفو الكلوم "حيث كان تأنيث ضمير الشأن أجود من تذكيره لما وليه فعل بعلامة تأنيث مسند الى مؤنث .

(ينظر البيت فى المحتسب ٢/٢٠٩ ، والخصائص ٢/١٧٠ ، والمغنى ٢٢٩).

وإنما كان التأنيث فى هذا وأمثاله أجود من التذكير ، لأن مع التأنيث مشاكلة تحسن اللفظ مع كون المعنى لا يختلف ، إذ القصة والشأن بمعنى واحد ، والتذكير مع ذلك جائز كما قال الشاعر :

وإنْ لا يَكُن لحمٌ غَرِيض فإنه تُكَبُّ على أفواهِهن الغرائِرُ [1]

فلو كان المؤنث الذى فى الجملة بعد مذكر لم يشبه به مؤنث فضلة أو كالفضلة لم يكترث بتأنيثه فيؤنث لأجله الضمير ، بل حكمه حينئذ التذكير كقول الشاعر :

ألا إنَّه مَنْ يلْغ عاقِبَةَ الهوى مطيع دواعيه يبَؤُ بهوانِ [2]

وكذلك لا يكترث بتأنيث ما هو كالفضلة ، كقوله ــ تعالى ــ : (إنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِماً فَإنَّ لَهُ جَهَنَّمَ) [3] فذكّر – تعالى ــ الضمير مع اشتمال الجملة على (جَهَنَّمَ) وهى مؤنثة ، لأنها فى حكم الفضلة ، إذ المعنى من يأت ربه مجرما فجزاءه جهنم .

وكذلك لا يكترث بتأنيث ما ولى الضمير من مؤنث شبه به مذكر نحو : إنه شمس وجهك . ولا بتأنيث فاعل فعل ولى الضمير بلا علامة تأنيث نحو : إنه قام جاريتك [4] .

هذا ، وقد نص النحويون على أن ضمير الشأن مخالف للقياس من خمسة أوجه نوردها فيما يلى :

الأول : أن مفسِّره لا يكون إلا جملة ، وشرط هذه الجملة :-

أ- أن تكون خبرية فلا يفسر بالإنشائية ولا الطلبية .

---

(١) البيت من البحر الطويل وهو لأبى طالب عم النبى صلى الله عليه وسلم .

قاله من قصيدة يرمى بها أبا أمية بن المغيرة .

اللغة : اللحم الغريض " هو الطرى منه .

الشاهد فى قوله فإنه تكب على أفواههن الغرائز " حيث وقع بعد ضمير الشأن فعل بالعاء مسند الى مؤنث ومع ذلك جاز التذكير فى ضمير الشأن .

(ينظر البيت فى شرح التسهيل لابن مالك ١/١٦٥* .

(٢) البيت من البحر الطويل . ولم أقف له على نسبة .

(ينظر البيت فى شرح التسهيل لابن مالك ١/١٦٥) .

(٣) طه (٧٤) .

(٤) ينظر شرح التسهيل ١/١٦٥ .

ب- أن يصرح بجزينها ، فلا يجوز عند البصريين حذف بعض الجملة التى تفسره ، لأنها مؤكدة له ، ومدلول به على فخامة مدلولها ، واختصارها مناف لذلك فلا يجوز كما لا يجـــوز ترخيـــم المندوب ولا حذف حرف النداء قبله [1] .

وزعم الكوفيون أنه يفسر بمفرد له مرفوع نحو : ظننته قائما زيد وكان قائما زيد [2] .

قال ابن هشام : " وهذا إن سمع خُرِّج على أن المرفوع مبتدأ واسم كان وضمير ظننته راجعان إليه ، لأنه فى نية التقديم ويجوز كون المرفوع بعد كان اسماً لها [3] .

وأجاز الكوفيون أيضا : إنه قام ، وإنه ضُرِبَ على حذف المرفوع والتفســـير بـــالفعل مبنيا للفاعل أو للمفعول [4] .

قال ابن هشام :" وفيه فسادان : التفسير بالمفرد ، وحذف مرفوع الفعل "[5] .

جـــ- أن الجملة المفسِّرة لضمير الشأن لا يحتاج فيها الى رابط به ، لأنها نفس المبتدأ فى المعنى [6] .

الثانى : أنه يعود على ما بعده لزوماً ، إذ لايجوز للجملة المفسرة له أن تتقدم هى ولاشئ منـــها عليه ولذلك قد غلَط ابن هشام [7] يوسف بن السيرافى إذ قال :

أسَكرانُ كانَ ابنَ المُراغَةِ إذ هَجَا ... تَميماً بِجَو الشّامِ أم مُتَساكِرُ [8]

---

(1) شرح التسهيل ١٦٣/١ ، ١٦٤ ، والهمع ٦٧/١ .

(2) المغنى ٤٩٠/٢ ، الهمع ٦٧/١

(3) المغنى ٤٩٠/٢ .

(4) المغنى ٤٩٠/٢ ، والهمع ٦٧/١

(5) المغنى ٤٩٠/٢ .

(6) الهمع ٦٧/١ .

(7) ينظر المغنى ٢ / ٤٩٠

(8) البيت من البحر الطويل . وهو للفرذدق .

اللغة : " متساكر " متظاهر بالسكر

(ينظر البيت فى الكتاب ٤٩/١ ، والمقتصب ٩٣/٤ ، والخصائص ٣٧٥/٢ ، ومغنى اللبيب رقـــم ٧/٣٧ ، ولسان العرب مادة " سكر " ، وخزانة الأدب ٨٨/٩ ٢، ٨٩ ٢، ٩٠ ٢، ٢٩١)

فيمن رفع " سكران " وابن المراغة " : " إن كان شانية وابن المراغة سكران مبتـــدأ وخـبر ، والجملة خبر كان " لأن الصواب عند ابن هشام أن كان زائدة ، والأشهر فى إنشاده نصـــب (سكران) ورفع (ابن المراغة) ، فارتفاع (متساكر) على أنه خبر لهو محذوفـــاً ، ويـروى بالعكس ، فاسم كان مستتر فيها [1] .

الثالث : أنه لا يتبع بتابع ، فلا يؤكد ، ولايعطف عليه ، ولايبدل منه [2] . وإذا تقرر هذا علم أنه لا ينبغى الحمل عليه إذا أمكن غيره ، ومن ثم ضعف ماذكره الزمخشرى فى قولـــه – تعالى – (إِنَّهُ يَراكُم هُوَ وَ قَبِيلُهُ) [3] من أن الضمير فى (إنه) ضمير الشأن [4] .

والأولى – كما ذكر ابن هشام – أنه يعود إلى الشيطان المذكور قبل ذلك فى قوله – تعـالى – : (يَا بَنِى آدَم لاَ يَفتِنَكمُ الشَّيطانُ) [5] ويؤيد هذا أنه قرئ (وقبيلَه) بـــالنصب [6] ، وضمـــير الشأن لا يعطف عليه [7] .

الرابع : أنه ملازم للإفراد ، فلا يُثنَّى و لا يجُمَع ، وإن فسَر بحديثين أو أحاديث[8] ، وذلك أنه كناية عن الشأن فى التذكير وعن القصة فى التأنيث ، وهما مفردان فوجب إفراد ما هـــو كناية عنهما ، فيقال : إنه أخواك مطيعان ، وإنما جاريتاك حســـنتان ، وإنـــه إخوتـــك صالحون ، وإنما إماؤك مطيعات [9] .

الخامس : أنه لايعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه كما سبق [10] .

---

(1) المغنى ٢/٤٩٠ .

(2) المغنى ٢/٤٩٠ .

(3) الأعراف (٢٧) .

(4) الكشاف ٢/٧٥ .

(5) الأعراف (٢٧) .

(6) القراءة المذكورة لليزيدى (القراءات الشاذة لابن خالويه ٤٣) .

(7) المغنى ٢/٤٩٠ .

(8) ينظر المغنى ٢/٤٩١ .

(9) شرح التسهيل ١/١٦٤.

(10) المغنى ٢/٤٩٠

وقد ورد كثير من القراءات القرآنية التى وجهت بحمل الضمير فيها على باب الشـــأن فيكون من قبيل المرجع المتأخر الملفوظ به ومن ذلك :-

١- قوله - تعالى - : (أن لَعنَةُ اللهِ عَلَى الظَّالِمِينَ) [١] حيث قرئ بتخفيف (أن) ورفـــع (لَعْنَةُ) [٢] ووجهت بأن (أن) مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشـــأن محـــذوف وجملة (لَعنَةُ اللهِ على الظَّالِمِينَ) فى محل رفع خبر " أن " [٣] .

٢- وقوله - تعالى - : (أنَّ لَعنَةَ اللهِ عَلَيهِ) [٤] (أنَّ غَضَبَ اللهِ عَلَيها)[٥] حيث قـــرئ فى الموضعين بتخفيف (أن) ورفع (لعنة) مضافة إلى لفظ الجلالة وبكسر الضاد وفتـــح الباء فى (غضب) ورفع لفظ الجلالة [٦] وحمـــلت هاتان القراءتان على أن تكون (أن) فيهما مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف مفسر بالجملة التى بعـــده وهى فى محل رفع خبر (أن) ولا يخفى أن الجملة الأولى اسمية والثانية فعلية [٧] .

---

(١) الأعراف (٤٤) .

(٢) القراءة المذكورة لنافع وأبى عمرو وعاصم ويعقوب واليزيدى وابن محيصن وفى أحد الوجهين عن قنبل (ينظـــر الكشف لمكى ٤٦٣/١ ، وإتحاف فضلاء البشر ٤٩/٢ ، ٥٠) .

(٣) ينظر الكشف لمكى ٤٦٣/١ ، ٤٦٤ ، والإتحاف ٤٩/٢ .

(٤) النور (٧) .

(٥) النور (٩) .

(٦) القراءة المذكورة لنافع (ينظر الإتحاف ٢٩٢/٢)

(٧) ينظر الكشف لمكى ٢ / ١٣٤ .

المطلب الثانى

المرجع المتأخر غير الملفوظ به

قد يأتى فى الجملة ضمير دون أن يُسبق بما يفسِّره لفظاً ولا معنى إنما يفسَّر بما يدل عليه معنى لا لفظاً ، ويكون هذا المفسَّر متأخراً عن هذا الضمير ، ومن ذلك ما ذكره الزمخشرى فى قوله – تعالى – : (كَلاَّ إِذَا بَلَغَت التَّراقِى) [1] من أن فاعل (بَلَغت) ضمير النفس حيث قال : " الضمير فى (بَلَغت) للنفس ، وإن لم يجرِ لها ذكر ، لأن الكلام الذى وقعت فيه يدل عليها ، تقول العرب : أرسلَت يريدون المطر ، ولاتكاد تسمعهم – يذكرون السماء " [2] .

ومن ذلك أيضاً ما ذكره القرطبى فى قوله – تعالى – : (فَلَولاَ إِذَا بَلَغَت الحُلقُومَ)[3] من أن الضمير فى (بَلَغت) يعود إلى النفس أو الروح اللتين لم يُسبق ذكر إحداهما حيث قال : " أى فهلا إذا بلغت النفس أو الروح الحلقوم . ولم يتقدم لهما ذكر ، لأن المعنى معروف" [4] .

وقد صرح السيوطى أن مرجع الضمير قد يكون متأخراً عنه غير ملفوظ به مدلولاً عليه بما يستلزمه ، نص على ذلك بقوله : " لابد له – يعنى الضمير – من مرجع يعود إليه ..... متأخراً دالاً بالالتزام نحو : (فَلَولاَ إِذَا بَلَغَت الحُلقُومَ) ، (كَلاَّ إِذَا بَلَغَت التَّراقِى) أضمر الروح أو النفس لدلالة الحلقوم والتراقى عليهما ، (حَتَّى تَوارَت بِالحِجَابِ)[5] أى الشمس لدلالة الحجاب عليها " [6] .

---

(1) القيامة (٢٦) .

(2) ينظر الكشاف ٤/١٩٢ ، ١٩٣ .

(3) الواقعة (٨٣) .

(4) تفسير القرطبى ٩/٦٤٠٠.

(5) ص (٣٢) .

(6) معترك الأقران فى إعجاز القرآن ٣/٥٧٥ .

وأما قوله – تعـالـــى – : (حَتَّى تَوارَت بِالحِجَـــــاب) فقد لايكون الضمـــير فى (بلغت) من قبيل الضمير الذى يفسِّره ما يفهم من معنى يذكر بعده ، وذلك إذا جعل هـذا الضمير عائداً على مذكور قبله .

حيث ذكر النحاس أن ضمير الفاعل يرجع إلى الخيل المتقدم ذكره فى قوله – تعـالى – (إنّى أحبَبتُ حُبَّ الخَيرِ عن ذِكرِ رَبِّى) [1] على تفسير الخير بالخيل [2] .

وقد جوز الزمخشرى رجوع الضمير إلى (الصافنات) المتقدم عليه [3] .

كما ذكر العكبرى أن ضمير الفاعل إما للشمس لدلالة الحال عليها أو دل عليها ذكـر الإشراق فى قصة داود عليه السلام [4] .

---

(1) ص (٣٢)

(2) إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٤٦٣ .

(3) ينظر الكشاف ٣٧٤/٣

(4) ينظر إملاء ما من به الرحمان ٢١٠/٢.

الفصل الثانى

تعدد المرجع

تمهيد

من سنن العرب فى كلامهم أنهم قد يأتون بضمير مسبوق بأكثر من مرجع يصح رجوع هذا الضمير إليه دون أن يوجد فى الكلام قرينة تعين المقصود ، فهل يعود الضمير إلى المذكور أولاً أو يعود إلى الأقرب ؟

والجواب أن فى هذه المسألة تفصيلاً نورده فى المبحثين التاليين :-

المبحث الأول

تعدد المرجع وهو غير مضاف ولا مضاف إليه

قد يذكر قبل الضمير أكثر من مرجع وهو غير مضاف ولا مضاف إليه كقوله تعالى : (هُوَ الَّذِى جَعَلَ الشَّمسَ ضِياءً وَ القَّمر نُوراً وَ قَدَّرهُ مَنازِلَ) [1] فالهاء فى (قَدَّرَهُ) تعود إلى القمر .

قال أبو حيان : " والظاهر عود الضمير على القمر أى فسيره منازل أو قدره ذا منازل أو قدر له منازل فحذف و أوصل الفعل فانتصب بحسب هذه التقادير على الظرف أو الحال أو المفعول ..... وعاد الضمير عليه وحده لأنه هو المراعى فى معرفة عدد السنين والحساب عند العرب " [2] . وذلك لأن الشهور المعتبرة فى الشرع مبنية على رؤية الأهلة ، والسنة المعتبرة فى الشرع هى السنة القمرية لا الشمسية [3] . هذا هو الوجه الأول والوجه الثانى : أن يكون الضمير فى (وقَدَّرَهُ) عائداً إلى الشمس والقمر معاً ، والمعنى وقدر لهما منازل أو قدر لسيرهما منازل لا يجاوزانها فى السير ولا يقتصران عنها ، وإنما وُحِّد الضمير فى (وقَدَّرَهُ) للإيجاز فاكتفى بذكر أحدهما عن الآخر كقوله تعالى : (وَاللهُ وَرسُولُهَ أحقُّ أن يُرضُوهُ) [4] فالهاء فى (يُرْضُوْهُ) عائدة إلى الله ورسوله جميعاً [5] .

وقد نص النحويون على أن الأصل فى الضمير أن يعود على أقرب مذكور ما لم يكن ما ذكر قبله مضافاً ومضافاً إليه ، وفى هذا يقول السيوطى : " الأصل عوده – يعنى الضمير – على أقرب مذكور ، ومن ثم أخر المفعول الأول فى قوله (وَ كذَلك جَعَلنا لِكُل نَبى عَدُوَا شياطِين الإنسِ والجِن يوحِى بعضهم إلى بعضٍ زخرف القولِ غرورا) [6] ليعود الضمير عليه لقربه إلا أن يكون مضافاً ومضافاً إليه " [7] .

---

(1) سورة يونس (٥) .

(2) البحر المحيط ١٢٥/٥ .

(3) الفتوحات الإلهية ٣٣٤/٢.

(4) التوبة من الآية (٦٢) .

(5) المحرر الوجيز ١٠٥/٣ ، تفسير الخازن ١٧٥/٢ ، الفتوحات الإلهية ٣٣٤/٢.

(6) سورة الأنعام من الآية (١١٢) .

(7) معترك الأقران ٥٧٨/٣.

ويقول أيضاً : " وقد يذكر شيئان ويعاد الضمير على أحدهما ، والغالب كونه الثانى ، نحو : (وَ استعِينَوا بِالصَّبرِ وَ الصَّلاةِ وإنَّها لَكبِيرةٌ-إلاَّ-علَى الخاشِعينَ)[1] فأعيد الضمير للصلاة ، وقيل للاستعانة المفهومة من (استعينوا)" [2] .

كما نص أبو حيان فى قوله تعالى : (وَ استعِينَوا بِالصبرِ وَ الصَّلاةِ) على أن للهاء فى هذه الآية سبعة مراجع ، وقدم الصلاة بقوله : " الضمير عائد على الصلاة ، هذا ظاهر الكلام ، وهو القاعدة فى علم العربية أن ضمير الغائب لا يعود على غير الأقرب إلا بدليل " [3] .

وقد اقتصر الزجاج فى هذه الآية على ذكر مرجع واحد للهاء وهو (الصلاة) حيث قال : " والمعنى : الصلاة التى معها الإيمان بالنبى - صلى الله عليه وسلم - كبيرة تكبر على الكفار وتعظم عليهم مع الإيمان بالنبى- صلى الله عليه وسلم -" [4] .

وقد فصَّل الأخفش فى هذه المسألة حيث فرق بين ما يعطف من مراجع للضمير بعضها على بعض بالواو وبين ما يعطف منها بأو فأجاز فى الحالة الأولى أن يعود الضمير على الأول. وأن يعود على الثانى ويجوز أن يحمل عليهما معاً وأما فى الحالة الثانية فيجوز أن يحمل الضمير على الأول أو على الثانى فأنت بالخيار ، ولايجوز أن يعود عليهما معاً ، لأن أو لأحد الشيئين نص على ذلك فى معانى القرآن عند تفسير قوله تعالى : (وَ استعِينَوا بِالصبرِ وَ الصَّلاةِ وإنَّها لَكبِيرةٌ إلاَّ علَى الخاشِعينَ) حيث قال : " فلأنه حمل الكلام على الصلاة ، وهذا كلام : منه ما يحمل على الأول ، ومنه ما يحمل على الآخر ، وقال:(وَاللهُ ورسُولُهُ أحَقُّ أن يُرضُوهُ) [5] فهذا يجوز على الأول والآخر . وأقيس هذا إذا كان بـ (الواو) أن يحمل عليهما جميعاً ، تقول : " زيد وعمرو ذاهبان " .

وليس هذا مثل (أو) لأن (أو) إنما يخبر فيه عن أحد الشيئين وأنت فى (أو) بالخيار ، إن شئت جعلت الكلام على الأول وإن شئت على الآخر ، وإن تحمله على الآخر أقيس ، لأنك إن تجعل الخبر على الاسم الذى يليه وهو أمثل من أن تجاوزه إلى اسم بعيد منه .

---

(1) البقرة (٤٥)

(2) معترك الأقران ٥٧٦/٣ ، ٥٧٧

(3) البحر المحيط ١٨٥/١

(4) معانى القرآن وإعرابه للزجاج ١٢٥/١ .

(5) سورة التوبة من الآية (٦٢) .

قال :(وَ إذا رَأوا تِجارةً أو لَهواً انفَضّوا إلَيها)[1] فحمله على الأول وقال فى موضع آخر : (وَ مِن رَحمتِه جَعَلَ لكُم اللّيل وَ النّهارَ لِتسكُنوا فِيهِ)[2] وقال : (وَمَن يَكسِب خَطِيئةً أو إثماً ثم يَرمِ بِه بَرِيئاً)[3] فحمله على الآخر [4] .

واستنتاجاً مما سبق يتبين أن الضمير إذا ذكر قبله أكثر من مرجع فإن الأصل أن يعود على أقرب مذكور ، ويجوز أن يعود إليهما جميعاً إذا كان العطف (بالواو) ، ولا يعود إلاّ إلى أحدهما إذا كان العطف (بأو) ، هذا إذا لم توجد قرينة تعين واحداً منهما فإن وجدت كان الضمير عائداً إلى ما تعينه تلك القرينة .

هذا ولقد كان لتعدد المرجع المذكور قبل الضمير العائد إليه أثر كبير فى اختلاف كثير من القراءات القرآنية ، نذكر بعضها على سبيل المثال فيما يلى :-

(١) قوله تعالى : (ثُمَّ أنزلَ عَلَيكُم مِن بَعدِ الغَمِّ أمَنةً نُعاساً يَغشَى طَائِفةَ مِنكُم)[5] حيث قرئ (يغشى) بالتاء وبالياء [6] .

فمن قرأ بالتاء جعل الضمير الواقع فاعلاً لـ (تَغْشَى) عائداً إلى (أَمَنَةً) فهى المقصودة بالغشيان لهم لأن الناعس لا يغشاه النعاس إلا ومعه أمنة .

وأما من قرأ بالياء فقد جعل الضمير عائداً إلى (النعاس) وكان أولى بذلك لأنه أقرب إلى الفعل ولأن الاستعمال أن يقال : غشينى النعاس ، ولايقال : غشينى الأمنة ولأن (النعاس) بدل من (الأمنة) فكأنها محذوفة من الكلام لقيام المبدل منها مقامها [7] .

وعلى قراءة التاء تكون جملة (تغشى) مستأنفة وكأنها جواب لسؤال من سأل : ما حكم هذه الأمنة ؟ فأخبر تعالى : تغشى طائفة منكم فجاز ذلك [8] .

ولايجوز أن تكون هذه الجملة صفة لأمنة ، لأن النحويين نصوا على أن الصفة إذا اجتمعت مع البدل أو عطف البيان تقدمت عليهما ، فمن أعرب بدلاً أو عطف بيان لا يتم له

---

(١) الجمعة من الآية (١١) .
(٢) القصص من الآية (٧٣) .
(٣) النساء من الآية (١١٢) .
(٤) معانى القرآن للأخفش ١/٤٤ ، ٤٥ .
(٥) آل عمران من الآية (١٥٤) .
(٦) قرأه حمزة والكسائى بالتاء ، وقرأه باقى السبعة بالياء (ينظر الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٣٦٠) .
(٧) معانى القرآن للفراء ١/٢٤٠ ، والكشف عن وجوه القراءات لمكى ١/٣٦٠ ، والبيان للأنبارى ١/٢٢٦ ، البحر المحيط ٣/٨٦ ، ٨٧ .
(٨) البحر المحيط ٣/٨٦ .

ذلك ، لأنه مخالف لهذه القاعدة ، وإذا أعرب نعاساً مفعولاً لأجله ففيه أيضاً فصل بين النعت والمنعوت بهذه الفضلة وفى جواز ذلك نظر [1] .

وأجاز ابن عطية رجوع الضمير فى (تغشى) إلى (أمنه) مع أنه أعرب نعاساً بدلاً منها واستدل على ذلك بقوله :

إنَّ السُيوفَ غُدوَّها وَرَواحَهَا تركت هوازنَ مِثلَ قَرْنِ الأَعضَبِ [2]

فقال (تركت) ولم يقل تركا فأعاد الضمير إلى المبدل منه وهو السيوف ولم يعد على البدل وهو غدوها ورواحها [3] .

قال أبو حيان : " ولا حجة فيما استبدل به - يعنى ابن عطية - لاحتمال أن يكون انتصاب غدوها ورواحها على الظرف لا على البدل " [4] .

وبعد فإن رجوع ضمير (تغشى) إلى (أمنة) إذا أعرب (نعاساً) بدلاً منها جائز عند بعض النحويين فقد حكى أبو حيان أن المشهور فى كلام العرب والقياس يقتضيان أن يتحدث عن البدل كما تقول : " إن هنداً حسنها فاتن " بالإخبار عن حسنها وأن بعض أصحابه - يعنى بعض المغاربة - قد أجاز أن يخبر عن المبدل منه [5] .

(٢) قوله تعالى : (قُلْ أَغَيْرَ اللهِ أَتَّخِذُ وَلِيّاً فَاطِرِ السَّماوَاتِ وَالأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلاَ يُطْعَمُ) [6]

حيث قرئ (وَهُوَ يُطْعِمُ وَلاَ يُطْعَمُ) بأكثر من وجه نذكر منها ما يلى : -

الأول : (وَهُوَ يُطْعِمُ وَلاَ يُطْعَمُ) حيث قرئ الفعل الأول بضم الياء وكسر العين والفعل الثانى بضم الياء وفتح العين [7] .

ووجه هذه القراءة أن يكون الضمير فى (وهو) عائداً إلى لفظ الجلالة ، والمعنى أن الله تعالى يرزق الخلق ولا يرزقه أحد [8] .

---

(١) البحر المحيط ٣/٨٦ .

(٢) البيت من البحر الكامل ، وهو للأخطل فى ديوانه ص ٣٢٩ . اللغة / هوازن " اسم قبيلة من العرب ، الأعضب " هو الكبش البين العضب وهو المكسور أحد قرنيه .
(ينظر البيت فى لسان العرب مادة " عضب " ، وخزانة الأدب ٥/١٩٩ ، ٢٠١) .

(٣) البحر المحيط ٣/٨٦ .

(٤) البحر المحيط ٣ / ٨٦ .

(٥) البحر المحيط ٣ / ٨٦ .

(٦) الأنعام من الآية (١٤) .

(٧) القراءة المذكورة نسبها ابن الجزرى إلى الجماعة (ينظر النشر ١ / ٥١) .

(٨) النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى ١ / ٥١ .

الثانى : عكس القراءة السابقة ببناء الفعل الأول للمفعول (يُطعَم) والفعل الثانى بالبناء للفاعل (ولا يُطعِم) [1] .

ووجه هذه القراءة أن يكون (وهو) راجعاً إلى الولى المتخذ ، والمعنى أن الولى المتخذ يُرزَق ولا يَرزُق أحداً [2] .

الثالث : (وَهُوَ يُطْعِمُ وَلاَ يُطْعِمُ) ببناء الفعلين للفاعل [3] ، ووجه هذه القراءة أن يكون الضمير فى الفعل الأول عائداً إلى الله وأما الضمير فى الفعل الثانى فيعود إلى الولى المتخَذ [4] .

(٣) قوله تعالى : (وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُوْنِ اللهِ فَيَقُوْلُ أَأَنْتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبادِىْ هَـؤُلاءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا السَّبِيلَ ، قَالُوا سُبْحانَكَ مَا كانَ يَنْبَغِىْ لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ منْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ) [5] .

حيث قرئ (أَنْ نُتخَّذَ) بضم النون وفتح الخاء [6] مبنياً للمفعول ونائب فاعله ضمير يعود إلى ما عاد إليه فاعل (قالوا) وهم المعبودون إما من الأصنام التى لا تعقل يقدرها الله على هذه المقالة من الجواب وإما من عُبِد من العقلاء الذين لم يؤمر بعبادتهم كالملائكة وعيسى وعزير ، والمعنى على هذه القراءة : ما كان يصح لنا ولا يستقيم ونحن معصومون أن نتولى أحداً دونك فكيف يصح لنا أن نحمل غيرنا على أن يتولونا دونك [7] .

كما قرئ (نَتخِذ) بفتح النون وكسر الخاء [8] مبنياً للفاعل وفاعله ضمير يعود إلى ما عاد إليه الواو فى (قالوا) وهم العابدون المحشورون من الكفار [9] .

فاختلاف هاتين القراءتين مبنى على تعدد المرجع الذى يعود إليه الواو فى (قالوا) .

---

(١) القراءة المذكورة لابن المأمون عن يعقوب . (البحر المحيط ٤ / ٨٦) .

(٢) النشر لابن الجزرى ١ / ٥١ .

(٣) القراءة المذكورة ليمان العمانى وابن أبى عبلة (ينظر البحر المحيط ٤ / ٨٦) .

(٤) البحر المحيط ٤ / ٨٦ .

(٥) الفرقان الآيتان (١٧ ، ١٨) .

(٦) القراءة المذكورة لزيد بن ثابت وأبى الدرداء وأبى جعفر ومجاهد - بخلاف - ونصر بن علقمة ومكفول وزيد بن على وأبى رجاء والحسن - واختلف عنهما - وحفص وابن حميد وأبى عبد الله محمد بن على وأبى جعفر (ينظر المحتسب ٢ / ١١٩ ، وإتحاف فضلاء البشر ٢ / ٣٠٦) .

(٧) ينظر البحر المحيط ٦ / ٤٨٨ ، ٤٨٩ .

(٨) القراءة المذكورة للجمهور ينظر البحر المحيط ٦ / ٤٨٨ .

(٩) الإتحاف ٢ / ٣٠٦ ، والبحر المحيط ٦ / ٤٨٨ .

المبحث الثانى

تعدد المرجع إذا كان مضافاً ومضافاً إليه

قد يذكر المنشئ فى كلامه ضميراً مسبوقاً بمضاف ومضاف إليه فهل يرجع الضمير إلى المضاف أو إلى المضاف إليه ؟ .

وفى الجواب عن هذا السؤال نقول : إن النحويين قد نصوا على أن الأصل فى مثل هذه الحال أن يعود الضمير على المضاف ؛ لأنه المقصود والمحدَّث عنه والمؤثر فى المضاف إليه حيث يكسبه التعريف إذا كان هو معرفة أو التخصيص إذا كان هو نكرة ، ومن ذلك قوله – تعالى – : (وإنْ تَعُدُّوا نِعْمةَ اللهِ لا تحصُوْها) [1] فالهاء فى (تُحصُوها) عائدة إلى (نِعْمةَ) الواقعة مضافاً .

وقد يُخالَف هذا الأصل فيعود الضمير إلى المضاف إليه كما فى قوله – تعالى – : (إلَى إلَهِ مُوْسَى وإنِّىْ لأَظُنُّهُ كاذِباً) [2] فالهاء فى (أظنه) تعود على (مُوْسَى) الواقع مضافاً إليه لا إلى (إله) الواقع مضافاً .

ويؤيد ما سبق ما نص عليه السيوطى بقوله : " الأصل عوده – يعنى الضمير – على أقرب مذكور ..... إلا أن يكون مضافاً ومضافاً إليه ، فالأصل عوده للمضاف ، لأنه المحدث عنه ، نحو : (وإنْ تَعُدُّوا نعْمةَ الله لا تُحصُوها) وقد يعود على المضاف إليه ، نحو (إلى إلَهِ مُوْسَى و إنِّى لأظُنُّهُ كاذِباً) [3] .

وبناء على ما سبق اختلف العلماء فى تعيين مرجع الضمير فى قوله – تعالى – : (إلاَّ أنْ يكُوْنَ مَيْتَةً أو دَمَاً مَسْفوحاً أوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإنَّهُ رِجْسٌ) [4] هل يعود إلى (لَحْمَ) الواقع مضافاً أو إلى " خِنْزِيرٍ " الواقع مضافاً إليه ؟ .

وتفصيل القول فى هذا كما يلى : –

الأول : أن الضمير فى " فإنه " يعود إلى " لحم " ، و إليه ذهب أبو حيان حيث قال :" والظاهر أن الضمير فى " فإنه " عائد على " لحم " [5] .

---

(1) إبراهيم (٣٤) .
(2) غافر (٣٧) .
(3) ينظر معترك الأقران ٣ / ٥٧٨ .
(4) الأنعام (١٤٥) .
(5) ينظر البحر المحيط ٤ / ٢٤١ .

الثانى : أن يكون الضمير فى " فإنه " عائداً على " خنـــزير " وإليه ذهب ابن حزم الظـــاهرى حيث نص على ذلك فى المحلى بقوله : " وأما شعر الخنـــزير وعظمه فحرام كله ، لا يحـــل أن يتملك ولا أن ينتفع بشئ منه ؛ لأن الله – تعالى – قال :(أو لحم خنزير فإنه رجـــس) والضمير يعود إلى أقرب مذكور ، فالخنزير كله رجس " [1] .

وإلى هذا أيضاً ذهب أبو السعود فى تفسيره [2] .

ويعارض ما ذهبا إليه أن المحدث عنه إنما هو " اللحم " وجاء ذكر" الخنـــزير " علـــى سبيل الإضافة إليه لا أنه هو المحدث عنه المعطوف [3] .

الثالث : جواز عود الضمير فى " فإنه " إلى " لحـــم " أو إلى " خنـــــزير " وإلى هـــذا ذهـــب البيضاوى حيث قال فى تفسيره : " فإن الخنـــزير أو لحمه قذر لتعوده أكل النجاسة " [4] .

وإنما خص اللحم بالذكر دون غيره من باقى أجزاء الخنـــزير وإن كان سائره مشاركاً لـــه فى التحريم بالتنصيص على العلة من كونه رجساً أو لإطلاق الأكثر على كله أو الأصل علـــى التابع لأن الشحم وغيره تابع للحم [5] .

وأخيراً فإنى أرى فى هذه المسألة أن عود الضمير إلى كل من المضاف أو المضاف إليه أمـــر جائز وأن أولوية عوده إلى أحدهما دون الآخر ترجع إلى قصد المتكلم ونيته :

أ – فإن قصد المتكلم تعلق الحكم بالمضاف أعاد الضمير إليه كما فى قوله – تعـــالى – : (وإن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللهِ لاَ تُحْصُوها) [6] . فإن المقصود من الآية الامتنان من الله – تعالى – علـــى خلقه بكثره نعمه عليهم بحيث يعجزون عن إحصاء عددها .

ب – إن قصد المتكلم تعلق الحكم بالمضاف إليه أعاد الضمير إليه كما فى قوله – تعالى – (وَمَنْ كَان يَرِيْدُ حَرْثَ الدُّ نْيا نُؤتِهِ مِنْها) [7] فالهاء فى " منها " عائدة إلى " الدنيا " الواقعة مضافاً إليه .

---

(1) المحلى لابن حزم الظاهرى ١ / ١٢٤ .

(2) ينظر تفسير أبى السعود ٤ / ٣١١ .

(3) البحر المحيط ٤ / ٢٤١ .

(4) تفسير البيضاوى بحاشيه الكازرونى عليه ٢ / ٢١١ .

(5) البحر المحيط ٤ / ٢٤١ .

(6) إبراهيم (٣٤) .

(7) الشورى (٢٠) .

ويؤكد صحة ما ذكرته أنه اختُلِف فى قراءة بعض الآيات القرآنية التى ذكر فيها ضمير مسبوق بمضاف ومضاف إليه حيث كان هذا الاختلاف مبنياً على اختلاف المرجع هل يراعى المضاف فيعود الضمير إليه أو يراعى المضاف إليه فيرجع الضمير إليه ؟ ومن الأمثلة على ذلك : -

أ - قوله - تعالى - : (وَهُزِّىْ إِلَيْكِ بِجِزْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَباً جَنِيّاً) [1] قد قرأ ((يساقط عليك)) بالياء [2] كما قرأ بالتاء [3] .

فعلى القراءة بالياء يكون فاعل " يُساقِطْ " ضميراً يعود إلى " جِزْعِ " الواقع مضافاً ، ومن ثم كان الضمير الراجع إليه مذكرا .

وعلى القراءة بالتاء يكون فاعل " تُساقِطْ " ضميراً يعود إلى " النَخْلَةِ " الواقعة مضافاً إليه .

ويجوز أن يكون فاعل " تُساقِطْ " ضميراً يعود إلى " الجِزْعِ " لأن الجزع ملتبس بالنخلة وجزء منها كما قالوا : ذهبت بعض أصابعه ، فأنثوا البعض لالتباسه بالأصابع ؛ لأنه بعضها [4] .

وكما فى قوله - تعالى - : (يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَارَةْ) [5] فيمن قرأ بالتاء [6] .

ب - وقوله - تعالى - : (وَعَلَّمناهُ صَنْعَةَ لَبُوْس لِكم لتُحْصِنكُمْ مِنْ بأسِكُمْ) [7] حيث قرئ " لتحصنكم " بالياء وبالتاء [8] .

فالقراءة بالياء على أن يكون فاعل " يُحصِنكُمْ " ضميراً مذكراً راجعاً إلى لفظ " لَبُوْسٍ " ، ولفظه مذكر وهو مضاف إليه ، فهو بمعنى اللباس .

ويجوز أن يكون فاعل " يُحصِنكُمْ " ضميراً يعود إلى داود المتقدم ذكره فى قوله - تعالى - : (وَسَخَّرْنا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ) .

ويجوز أن يكون عائداً إلى التعليم المفهوم من قوله (وَعَلَّمْناهُ) أى ليحصنكم هو أى التعليم .

وعلى القراءة بالتاء يكون فاعل " لِتُحْصِنَكُمْ " ضميراً راجعاً إلى " صَنْعَةَ " وهى مضافة إلى " لَبُوْسٍ " .

ويجوز أن يكون عائداً إلى معنى اللبوس ؛ لأن اللبوس الدرع ، والدرع مؤنثة [9] .

---

(1) مريم (٢٥) .

(2) القراءة المذكورة لأبى بكر من طريق العليمى والخياط عن شعيب،عن يحيى عنه ، وكذا يعقوب (ينظر إتحاف فضلاء البشر ٢/٢٣٥) .

(3) قرأ حمزة والأعمش بفتح التاء والقاف ، وتخفيف السين ، وقرأ حفص بضم التاء وتخفيف وكسر القاف وكذلك الحسن وقرأ باقى القراء الربعة عشر بفتح التاء وتشديد السين وفتح القاف (ينظر الإتحاف ٢ / ١٣٥ ، ٢٣٦) .

(4) معانى القرآن للفراء ٢ / ١٦٦ ، ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج ٣ / ٣٢٦ ، الكشف عن القراءات السبع ٢ / ٨٧ ، ٨٨ ، والبحر المحيط ٦ / ١٨٥ ، والإتحاف ٢ / ٢٣٥ ، ٢٣٦ .

(5) يوسف (١٠) .

(6) القراءة المذكورة للحسن (ينظر الإتحاف ٢ / ١٤١) .

(7) الأنبياء (٨٠) .

(8) قرأه بالتاء ابن عامر وحفص وأبو جعفر والحسن ، وقرأه بالنون أبو بكر ورويس ، وقرأه باقى القراء الأربعة عشر بالياء (ينظر الإتحاف ٢ / ٢٦٦) .

(9) ينظر الكشف عن وجوه القراءات لمكى ٢ / ١١٢ ، وإتحاف فضلاء البشر ٢ / ٢٦٦ .

الفصل الثالث

" المطابقة بين المرجع والضمير العائد إليه "

تمهيد

المرجع الذى يعود إليه الضمير إما أن يكون مفرداً أو مثنى أو مجموعاً ، والمفرد إمـا أن يكون مفرداً مذكراً فى اللفظ والمعنى أو مؤنثاً فيهما وإما أن يكون مفرداً مذكراً فى اللفظ فقـط ويختلف معناه تأنيثاً وتثنية وجمعاً بحسب قصد المتكلم .

وتفصيل القول فى هذه الأنواع من حيث مطابقتها للضمير العائد إليها فيما يلى : —

المبحث الأول

المرجع الذى وافق لفظه معناه نوعاً وعدداً

وهذا النوع من المرجع تجب المطابقة بينه وبين الضمير العائد إليه : –

أ – فإن كان المرجع مفرداً مذكراً عاد الضمير إليه كذلك كقوله تعالى : (كتابٌ انزَلْناهُ إلَيْكَ...) [1] .

ب– وإن كان المرجع مفرداً مؤنثاً عاد الضمير إليه كذلك كقوله تعالى : (سُوْرَةٌ أنْزَلْناها ... ...) [2] .

ج– وإن كان المرجع مثنى مذكراً عاد الضمير إليه كذلك كقوله تعالى : (وَاضْرِبْ لهُم مَثَـــلاً رجُلين جَعَلنَا لأحِدهِما جَّنتين) [3] .

د – وإن كان المرجع مثنى مؤنثاً عاد الضمير إليه كذلك كقوله تعالى : (جَنَّتَينِ مِنْ أَعْنَـــاب وَ حَفْفَناهُمَا بِنَخلٍ) [4] .

هـ – وإن كان المرجع جمعاً مذكراً عاد الضمير إليه كذلك كقوله تعالى :(وَبَشَّر الَّذينَ آمَنُـوا وَ عَمِلَوا الصَّالِحات أنَّ لَهُمْ جَنَّات) [5] .

و – وإن كان المرجع جمعاً مؤنثاً عاد الضمير إليه كذلك كقوله تعالى : (وَالَّذينِ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُـمْ وَيَذَرُونَ أزْوَاجاً يتربَصْنَ بِأنْفُسِهِنَّ) [6] .

هذا هو الأصل فى مطابقة الضمير لمرجعه نوعاً وعدداً ، وقد يُخَالف هذا الأصـــل فى الإفراد والجمع :

١– فمن المفرد ما قد يعود الضمير إليه مجموعاً كـ (الذى) كما فى قوله تعالى : (مَثَلُـهُمْ كَمثَل الَّذى اسْتَوْقَدَ نَاراً فَلَما أضاءَتْ مَا حَوَّلَهُ ذَهَبَ اللهُ بِنُوْرِهِمْ وَتركَهُمْ فىْ ظُلُمـــاتٍ لا يُبْصِرُونَ) [7] . حيث جمع الضمير فى : (بنورهم وتركهم فى ظلمات لا يبصرون) فى حين وحد الضمير فى (استوقد) و (ما حوله) .

وقد خرجت هذه الآية على عدة تخريجات : –

---

(١) سورة إبراهيم (١) .

(٢) سورة النور (١) .

(٣) سورة الكهف (٣٢) .

(٤) سورة الكهف (٣٢) .

(٥) سورة البقرة (٢٥) .

(٦) سورة البقرة (٢٣٤) .

(٧) سورة البقرة (١٧) .

الأول : أن ((الذى)) منزل منزلة (مَنْ) نص على ذلك الأنبارى بقوله : " إنما قال (اسْتَوْقَدَ) و (مَا حَوْلَهُ) بالإفراد ثم قال (ذَهَبَ اللهُ بُنُوْرِهِمْ وَتَرَكَهُمْ) بالجمع ، لأنه نزل (الذى) منزلة (مَنْ) ، (مَنْ) يرد الضمير إليها تارة بالإفراد وتارة بالجمع ، ونظير هذه الآية قوله تعالى : (وَ الَّذى جَاءَ بِالصِّدْقِ وَ صَدَّقَ بِهِ) بالإفراد ثم قال : (أولئِكَ هُمُ الْمتَقُونَ) [1] بالجمع " [2] .

الثانى : أنه قصد جنس المستوقدين وأريد الجمع أو الفوج الذى استوقد ناراً [3] .

وفى مجيئ (الذى) بمعنى الجمع يقول الأخفش : " فجعل (الذى) جميعاً وقال : (وتركهم) لأن (الذى) (فى معنى الجميع كما يكون الإنسان فى معنى الناس " [4] .

الثالث : أنه وضع (الذى) موضع الذين وفى هذا يقول الزمخشرى : " فإن قلت كيف مثلت الجماعة بالواحد قلت : وضع الذى موضع الذين كقوله (وَخُضْتُمْ كَالَّذى خاضُوا) [5] والذى سوغ وضع الذى موضع الذين ولم يجز وضع القائم موضع القائمين ولا نحوه من الصفات أمران : أحدهما : أن الذى لكونه وصلة إلى وصف كل معرفة بجملة ، وتكاثر وقوعه فى كلامهم ، ولكونه مستطالاً بصلته حقيق بالتخفيف ولذلك نحكوه بالحذف فحذفوا ياءه ثم كسرته ، ثم اقتصروا به على اللام وحدها فى أسماء الفاعلين والمفعولين .

والثانى : أن جمعه ليس بمنزلة جمع غيره بالواو والنون وإنما ذاك علامة لزيادة الدلالة ، ألا ترى أن سائر الموصولات لفظ الجمع والواحد فيهن واحد [6] .

ويؤيد هذا التخريج قراءة (كَمَثَلِ الَّذِينَ) على الجمع [7] .

ولم يرض أبو حيان [8] بهذا التخريج حيث قال : " وأما من زعم أن (الذى) هنا هو الذين وحذفت النون لطول الصلة فهو خطأ لإفراد الضمير فى الصلة ولا يجوز الإفراد للضمير

---

(1) سورة الزمر (٣٣) .

(2) البيان ١ / ٥٩ .

(3) الكشاف ١ / ١٩٦ .

(4) معانى القرآن للأخفش ١ / ٥٤ .

(5) سورة التوبة (٦٩) .

(6) الكشاف ١ / ١٩٦ .

(7) " القراءة المذكورة لأبى السميفع " انظر البحر المحيط ١ / ٧٧

(8) البحر المحيط ١ / ٧٦ ، ٧٧ .

لأن المحذوف كالملفوظ به ألا ترى جمعه فى قوله تعالى :(وَخُضْتُمْ كالَّذى خَاضوُا) [1] على أحد التأويلين ، وجمعه فى قول الشاعر :

يَاربَّ عَبْس لا تُبارِكْ فِىْ أحَدْ
فِىْ قائمٍ مِنْهُمْ وَلاَ فِيمَنْ قَعَدْ
إلاَّ الذى قاموا باطْرافِ المَسَدْ [2]

وقد خرج أبو حيان قراءة (كَمَثَلِ الَّذِينَ) بالجمع على عدة وجوه :

أحدها : أن يكون إفراد الضمير حملاً على التوهم المعهود مثله فى لسان العرب كأنه نطق (بمَنْ) الذى هو لفظ ومعنى كما جزم بالذى من توهم أنه نطق (بمَن) الشرطية ، وإذا كان التوهم قد وقع بين مختلفى الحد وهو إجراء الموصول فى الجزم مجرى اسم الشرط فبالحرى أن يقع بين متفقى الحد وهو (الذين ومَنْ) الموصولان .

الثانى : أن يكون إفراد الضمير وإن كان عائداً على جمع اكتفاءً بالإفراد عن الجمع كما يكتفى بالمفرد الظاهر عن الجمع ، وقد جاء مثل ذلك فى لسان العرب أنشد أبو الحسن :

وَبالْبَدوِ مِنَّا أسْرةٌ يَحفَظُونَنا
سِراعٌ إلى الدَّاعِىْ عِظامٌ كَرَاكِرُهْ [3] .

أى كراكرهم .

الثالث : أن يكون الفاعل الذى فى (استوقد) ليس عائداً على الذين وإنما هو عائد على اسم الفاعل المفهوم من استوقد والتقدير هو أى المستوقد وعلى هذا التأويل فى العائد على الموصول وجهان : إما أن يكون محذوفاً وهو (لهم) والتقدير كمثل الذى استوقد لهم المستوقد وإما أن يكون الجملة الأولى الواقعة صلة لا عائد فيها لكن عطف عليها جملة بالفاء وهى جملة لَماَّ وجوابها ، وفى ذلك عائد على الذى فحصل الربط بذلك العائد المتأخر [4] .

---

(1) سورة التوبة (٦٩) .

(2) هذا رجز لم أقف له على نسبة . الشاهد فى قوله " إلا الذى قاموا " حيث حذفت النون من الذين وجمع الضمير العائد إليه . (ينظر هذا الرجز فى لسان العرب مادة " ذا ") .

(3) البيت من الطويل ولم أقف له على نسبة وينظر فى البحر المحيط ١ / ٧٧ .

(4) انظر البحر المحيط ١ / ٧٧ ، ٧٨ .

ويرى الكازرونى " أن الكلام فى جعل (الذى) بمعنى (الذين) وتطويل الكلام فيه زائد على ما هو المقصود بالذات فإن الغرض الأصلى من الآية تشبيه قصة المنافقين بقصة المستوقد لا تشبيه المنافقين بالمستوقد حتى يلزم منه تشبيه الجماعة بالواحد " [1] .

وفى هذا يقول الفراء " فإنما ضرب المثل - والله أعلم - للفعل لا لأعيان الرجال ، وإنما هو مثل للنفاق فقال : مثلهم كمثل الذى استوقد ناراً ؛ ولم يقل : الذين استوقدوا . وهو كما قال الله : (تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِى يُغْشَى عَلَيْهِ مِنْ الموْتِ) [2] . وقوله : (مَا خَلْقُكُمْ وَلاَ بَعْثُكمْ إلاَّ كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ) [3] . فالمعنى - والله أعلم - إلا كبعث نفس واحدة ؛ ولو كان التشبيه للرجال لكان عموماً كما قال : (كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُسَنَّدةٌ) [4] أراد القيم والأجسام . وقال (كَأَنَّهُمْ أَعْجازُ نَخْلٍ خَاوِيَة) [5] . فكان مجموعاً إذ أراد تشبيه أعيان الرجال) [6] .

كما نص الزمخشرى على ذلك أيضاً بقوله : " على أن المنافقين وذواتهم لم يُشبَّهوا بذات المستوقد حتى يلزم منه تشبيه الجماعة بالواحد ، إنما شبهت قصتهم بقصة المستوقد . ونحوه قوله : (مَثَلُ الَّذِيْنَ حُمِلُوا التَّورَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحمِلُوْها كَمَثَلِ الْحِمارِ يَحمِلُ أَسْفاراً) [7، 8] .

٢ - ومن الجمع ما قد يعود إليه الضمير مفرداً ، ونفصل القول فى ذلك كما يلى : -

فإذا كان مرجع الضمير جمعاً للعقلاء فالأولى رجوع الضمير إليه مجموعاً سواء أكان ذلك المرجع جمع قلة أم جمع كثرة ، وممن نص على ذلك أبو حيان حيث قال عند تفسير قوله تعالى : (ولَهُمْ فِيْها أَزْواجٌ مُطهَّرةٌ) [9] : " وكذلك إذا كان ضميراً عائداً على جمع لعاقلات الأولى فيه النون من التاء (فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ) [10] ، (وَالْوالِداتُ يُرْضِعْنَ) [11] ولم يفرقوا بين جمع القلة والكثرة " [12] .

---

(١) انظر حاشية الكازرونى ١ / ٩٢ .
(٢) سورة الأحزاب (١٩) .
(٣) سورة لقمان (٢٨) .
(٤) سورة المنافقون (٤) .
(٥) سورة الحاقة (٧) .
(٦) معانى القرآن للفراء ١ / ١٥ .
(٧) سورة الجمعة (٥) .
(٨) الكشاف ١ / ١٩٦ ، ١٩٧
(٩) البقرة (٢٥) .
(١٠) البقرة (٢٣٤)
(١١) البقرة (٢٣٣) .
(١٢) البحر المحيط ١ / ١١٧ .

وقد نص لسيوطى على أن جمع الضمير فى هذه الحالة هو الغالب فقال : " جمع معقولات لا يعود عليه الضمير غالباً إلا بصيغة الجمع ، سواء كان للقلة أو للكثرة ؛ نحو : والوالدات يرضعْن) [1] (وَالْمطَّلقاتُ يتربَّصْنَ) [2] وورد الإفراد فى قوله : (وَأَزْوَاجٌ مطهرةٌ) ولم يقل مطهرات " [3] .

وأما الزمخشرى فقد سوى فى هذه الحالة بين جمع الضمير وتوحيده نص على ذلك بقوله : " هما لغتان فصيحتان يقال : النساء فعلن وهم فاعلات وفواعل والنساء فعلت وهى فاعلة [4] . وقد تبع البيضاوى الزمخشرى فيما ذهب إليه [5] .

ويؤيدهما فيما ذهبا إليه أنه قرئ (ولَهُمْ فِيْها أزْواجٌ مُطهَّراتٌ) بالجمع [6] فالآية قرئت بكلتا اللغتين ، فالأَوْلَى الحكم بفصاحتهما .

وإذا كان مرجع الضمير جمعاً لغير العقلاء فإما أن يكون ذلك الجمع جمع قلة أو جمع كثرة فالأَوْلَى حينئذ أن يرجع الضمير مجموعاً إلى القلة ومفرداً مؤنثاً إلى جمع الكثرة نص على ذلك أبو حيان بقوله : " وذلك أن جمع ما لا يعقل إما أن يكون جمع قلة أو جمع كثرة ، إن كان جمع كثرة فمجيئ الضمير على حد ضمير الواحدة أولى من مجيئه على حد ضمير الغائب ، وإن كان جمع قلة فالعكس نحو الأجزاع انكسرن ويجوز انكسرت " [7] .

وممن نص على ذلك أيضا السيوطى حيث يقول : " وأما غير العاقل فالغالب فى جمع الكثرة الإفراد وفى القلة الجمع ، وقد اجتمعا فى قوله : (إنَّ عِدَّةَ الشُّهُوْرِ عِنْدَ اللهِ إثْنا عَشَرَ شَهْراً فِيْ كِتابِ اللهِ) [8] ..... إلى أن قال : (مِنْها أرْبَعَةٌ حُرُمٌ) [9] ، فأعاد (منها)

---

(1) البقرة (٢٣٣) .

(2) البقرة (٢٢٨) .

(3) معترك الأقران ٣ / ٥٨١ .

(4) الكشاف ١ / ٢٦٢ .

(5) تفسير البيضاوى بحاشية الكازرونى ١ / ١٢٢ .

(6) القراءة المذكورة لزيد بن على ، انظر البحر المحيط ١ / ١١٧ .

(7) البحر المحيط ١ / ١١٧ .

(8) التوبة (٣٦) .

(9) التوبة (٣٦) .

بصيغة الإفراد على الشهور وهو للكثرة ، ثم قال : (فَلاَ تَظْلِمُوا فِيْهِنَّ أَنْفُسَكُمِ) [1] فأعاده جمعاً على (أربعة حرم) وهى للقلة " [2] .

وقد ذكر الفراء لهذه القاعدة سراً لطيفاً ، وهو أن المميز مع جمع الكثرة – وهو ما زاد على العشرة – لما كان واحداً وحد الضمير ، ومع القلة – وهو العشرة وما دونها – لما كان جمعاً جمع الضمير نص على ذلك عند تفسير آية التوبة السابقة بقوله : " ويدلك أنه للأربعة ، والله أعلم – قوله : (فيهن) ولم يقل (فيها) وكذلك كلام العرب لما بين الثلاثة إلى العشرة تقول : الثلاث ليال خلون وثلاثة أيام خلون إلى العشرة ، فإذا جُذت العشرة قالوا : خلت ، ومضت . ويقولون لما بين الثلاثة إلى العشرة (هن) و (هؤلاء) فإذا جذت العشرة قالوا (هى ، وهذه) إرادة أن تعرف سمة القليل من الكثير " [3] .

كما نص الفراء على التسوية بين ضمير الغائبة (ها) وبين ضمير الغائبات (هن) حيث قال بعد أن أورد ما ذكرناه آنفاً : " ويجوز فى كل واحد ما جاز فى صاحبه أنشدنى أبو القمقام الفقعسى :

أصْبَحْنَ فى قرْح وَفِيْ دَاراتِها

سَبْعَ لَيالٍ غَيْرَ مَعْلُوفَاتِها [4]

ولم يقل معلوفاتهن وهى سبع وكل ذلك صواب " [5] .

---

(1) التوبة (٣٦) .

(2) معترك الأقران ٣ / ٥٨١ ، ٥٨٢ .

(3) معانى القرآن للفراء ١ / ٤٣٥ .

(4) البيت من الرجز التام .

اللغة : " أصبحن " أى حبسن ، " قرح " سوق وادى القرى وهو واد بين المدينة والشام . (ينظر البيت فى معانى القرآن للفراء ١ / ٤٣٥ ، ولسان العرب مادة " قرح " .

(5) معانى القرآن للفراء ١ / ٤٣٥ .

المبحث الثانى

حكم المرجع الذى خالف لفظه معناه نوعاً أو عدداً

إن المتتبع لمفردات اللغة العربية يجد أن منها ألفاظاً يخالف لفظها معناهـــا فى الإفـــراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، وذلك بأن يكون لفظها مفرداً مذكراً ويختلف معناها تبعـــاً لقصد المتكلم ، فإذا عاد الضمير إليها فهل يراعى فيه اللفظ أو المعنى ؟

ويشمل هذا الأسماءَ الموصولةَ المشتركة وكم وكـــأين ، وفى هذا يقول الســـيوطى : " ويجوز مراعاة اللفظ والمعنى فى ضمير من وما وأل وأى وذو وذات وكم وكأين لأنها فى اللفظ مفردة مذكرة فإن عنى بها غير ذلك جاز مراعاة المعنى أيضاً " [1] .

وقد نص سيبويه فى كتابه على أن (من) يجوز فى صلتها أو خبرها مراعـــاة اللفـــظ ومراعاة المعنى فقال : " هذا باب إجرائهم مَنْ وخبره إذا عنيت اثنين كصلة الذين ، وإذا عنيـــت جمعاً كصلة الذين فمن ذلك قوله عز وجل : " وَمِنهُم مَنَ يَستمِعُونَ إلَيكَ) [2] ومن ذلك قـــول العرب فيما حدثنا يونس : من كانت أمك وأيهن كانت أمك ، ألحق تاء التأنيث لما عنى مؤنثـــاً كما قال : (يستمعون إليك) حين عنى جمعاً وزعم الخليل رحمه الله أن بعضهم قرأ [3] : (وَمَـــن تَقنُت مِنكُنَّ لِلهِ وَرسُولِه)[4] فجعلت كصلة التى حين عنيت مؤنثاً . فإذا ألحقت التاء فى المؤنـــث ألحقت الواو والنون فى الجمع . قال الشاعر [5] حين عنى الاثنين وهو الفرزدق :

تعالَ فإن عَاهدتَنِى لا تَخُونُنى نكُن مِثلَ مَن يا ذِئبُ يَصطحِبانِ [1]

---

(1) همع الهوامع ١/٨٧ .

(2) سورة يونس (٤٢) .

(3) القراءة المذكورة هى قراءة الجحدرى والأسوارى ويعقوب فى رواية وكذا ابن عامر فى رواية ورويت عـــن أبى جعفر وشيبه ونافع (ينظر القراءات الشاذة لإبن خالوية ص ١٩ ، والبحر المحيط ٧/٢٢٨) .

(4) سورة الأحزاب (٣١) .

(5) البيت من الطويل ، وهو فى ديوان الفرزدق ٢/٣٢٩ برواية . تعش فإن واثقتنى .. " البيـــت . وفى ســـيبويه ٢/٤١٦ برواية : " تعال " مكان "تعش " .

المعنى : أن الشاعر يصف أنه أوقد ناراً وطرقه الذئب فدعاه إلى العشاء والصحبة

الشاهد فى قوله : " يصطحبان " حيث أعاد الضمير على " من " مثنى حملاً على معناها .

(6) الكتاب ٢/٤١٥ ، ٤١٦ .

وهذه الأسماء قد لايعود إليها فى الكلام إلا ضمير واحد ، وقد يعود إليها أكثر من ضمير ، وسوف نتحدث عن كلتا الحالتين فيما يلى :

الحالة الأولى :-

وذلك إذا وجد ضمير واحد يعود إلى المرجع الذى ذكرناه فهل يراعى المتكلم اللفظ فيوحد الضمير ويُذكّره أو يراعى المعنى فيجعله حسبما يقصد المتكلم من الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ؟

فإذا كان الأمر كذلك فالأحسن مراعاة اللفظ ، نص على ذلك السيوطى معللاً له بقوله : " والأحسن مراعاة اللفظ لأنه الأكثر فى كلام العرب قال تعالى : (" وَمِنهُم مَنَ يَستمِعَ إلَيكَ) [1] " [2] .

وإذا كانت مراعاة اللفظ هى الأحسن فقد ورد فى الكلام الفصيح مراعاة المعنى :-

ـــ فمما أعيد إليه على معناه فى الجمع قوله تعالى : (" وَمِنهُم مَنَ يَستمِعُونَ إلَيكَ) [3] ، (وَمِن الشَّياطينِ مَن يَغُوصُون لَهُ وَيَعمِلُونَ) [4] .

ـــ ومما أعيد إليه بلفظ التثنية قول الفرزدق :-

تَعَشَّ فإن عَاهدتَّنِى لا تَخُونُنى نكُن مِثلَ مَن يا ذِئبُ يَصطحِبانِ

ومما أعيد إليه على معناه فى التأنيث ما حكاه يونس من قولهم : " من كانت أمَّك ، أنث كانت حيث كان فيها ضمير " مَن " وكان مؤنثاً ، لأنه هو الأم فى المعنى هذا إذا نصبت أمك فإن رفعت الأم صار اسماً لكان ، وكان التأنيث ظاهراً إذا كان الفعل مسنداً إلى مؤنث ظاهر ، وتكون " مَن " فى موضع نصب خبر كان وعلى الوجه الأول تكون فى موضع رفع بالإبتداء " [5] .

هذا ، وقد تكون مراعاة المعنى أولى من مراعاة اللفظ ، وذلك إن عُضِّدَ المعنى السابق كما فى قوله تعالى : (وَمَن يَقنُت مِنكُنَّ لِلهِ وَرسُوله وَتَعمل صَالِحاً)[6] . فسبق منكن مقوٍ لقوله : (وتعمل) بتاء التأنيث [7] .

---

(1) سورة الأنعام (٢٥) .

(2) همع الهوامع ١/٨٧ .

(3) يونس (٤٢) .

(4) الأنبياء (٨٢) .

(5) الكتاب ٢/٤١٥ ، المقتضب ٢/٢٩٤ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢/١٣٢ ، ٤/١٣ ، ١٤ .

(6) سورة الأحزاب (٣١) .

(7) على قراءة غير حمزة والكسائى وخلف والأعمش وأما الباقون فقرأوا بالياء (ينظر الإتحاف ٢/٣٧٤) .

وقد تكون مراعاة المعنى واجبة وذلك إن حصل بمراعاة اللفظ لبس ، نحو : أعط من سألتك إذ لو قيل : من سألَك لألبس ، أو حصل بمراعاة اللفظ قبح ، نحو : من هى حمراء أمتك ، ومن هى محسنة أمتك ، إذ لو قيل : من هو أحمر أمتك ومن هو محسن أمتك لكان فى غاية القبح ، سواء أكانت الصفة مما يفرق بينها وبين مذكرها بتاء التأنيث كمحسنة أم لا كحمراء [1] .

الحالة الثانية :-

وذلك إذا وجد أكثر من ضمير يجوز عود كل واحد منها إلى المرجع المتقدم ، فهل يبدأ المتكلم بمراعاة اللفظ أو يبدأ بمراعاة المعنى ؟ وهل يجوز له إذا بدأ بمراعاة المعنى أن يعود فيراعى اللفظ ؟

ـــــ ونقول فى الاجابة على السؤال الأول : - إنه إذا اجتمع فى الضمائر مراعاة اللفظ والمعنى بدئ باللفظ ثم المعنى ، نص على ذلك السيوطى ، وذكر أنه الجادة فى القرآن الكريم حيث قال : " إذا اجتمع فى الضمائر مراعاة اللفظ والمعنى بدئ باللفظ ثم بالمعنى ، هذا هو الجادة فى القرآن ، قال تعالى : (وَمِن النَّاسِ مَن يَقُول ُ) [2] ثم قال : (وَمَا هُم بِمؤمِنِينَ) [3] أفرد أولاً باعتبار اللفظ ثم جمع باعتبار المعنى وكذا (وَمِنهُم مَنَ يَستمِعَ إلَيكَ وَجَعَلنَا عَلَى قُلُوبِهم أكِنةً) [4] ، وَمِنهُم مَن يَقُولُ ائذَن لِى وَلاَ تفتنِى ألاَ فِى الفِتنَةِ سَقطُوا) [5] " [6] .

كما نص فى الهمع على أن مراعاة اللفظ أولاً قبل مراعاة المعنى فى الضمائر العائدة على من ونحوها هو الأحسن حيث يقول : " وإذا اجتمع فى من ونحوها ضمائر جاز فى بعضها مراعاة اللفظ وفى بعضها مراعاة المعنى والأحسن البداءة بالحمل على اللفظ قال تعالى : (وَمِن النَّاس مَن يَقَولُ آمَنَّا باللهِ وَباليَومِ الآخِرِ وَمَا هُم بمؤمِنِينَ) [7] ، ويجوز البداءة بالمعنى كقولك : من قامت وقعد " [8] .

---

(1) همع الهوامع ١/٨٧ ، والتصريح ١ / ١٤٠ .

(2) سورة البقرة (٨) .

(3) البقرة (٨) .

(4) الأنعام (٢٥) .

(5) التوبة (٤٩) .

(6) معترك الأقران ٣/٥٨٢ .

(7) البقرة (٨) .

(8) همع الهوامع ١/٨٧ .

كما نص الشيخ علم الدين العراقى فيما نقله السيوطى عنه [1] على أنه بدئ بمراعاة المعنى قبل اللفظ فى موضع واحد من القرآن الكريم بقوله : " ولم يجئ فى القرآن البداءة بالحمل على المعنى إلا فى موضع واحد وهو قوله تعالى : "وَقالُوا ما فِي بُطونِ هَذِهِ الأنعامِ خَالِصَةٌ لِذكورِنا)[2] فأنث (خالصة) حملاً على معنى (ما) ثم راعى اللفظ فذكر فقال : (وَمُحرمٌ)[3].

واشترط الكوفيون لجواز البدء بمراعاة المعنى وقوع الفصل بين الجملتين ، نحو من يقومون فى غير شئ وينظر فى أمرنا قومك [4].

وفى القراءات القرآنية ما يعضد جواز البدء بمراعاة المعنى ومن ذلك قوله تعالى : (وَمَن تَقنُت مِنكُنَّ لِله وَ رسُولِهِ) [5] حيث قرئ (ومن تقنت) بالتاء ونقل أبو حيان عن ابن خالوية " ما سمعت أن أحداً قرأ (ومن تقنت) إلا بالتاء " [6].

ـــ ونقول فى الإجابة عن السؤال الثانى إنه إذا حمل على اللفظ جاز الحمل بعده على المعنى وإذا حمل على المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ ، لأن المعنى أقوى فلا يبعد الرجوع إليه بعد اعتبار اللفظ ، ويضعف بعد اعتبار المعنى القوى الرجوع إلى الأضعف ، نص على ذلك ابن الحاجب فيما نقله السيوطى عنه [7].

وقال ابن خالوية : " القاعدة فى (من) ونحوه الرجوع من اللفظ إلى المعنى ومن الواحد إلى الجمع ومن المذكر إلى المؤنث ، نحو : (وَمَن تقنُت مِنكُنَّ لِلـهِ وَرسُولِه وَ تَعمَل صَالِحاً) [8] و (مَن أسلَمَ وَجهَهُ لِلهِ وَهُوَ مَحسِنٌ ...) إلى قوله : (وَلاَ خوفٌ عَلَيهِم وَ لاَ هُم يَحزَنُونَ)[9] . أجمع على هذا النحويون ، ثم قال : وليس فى كلام العرب ولا فى شئ من العربية الرجوع من المعنى إلى اللفظ إلا فى حرف واحد استخرجه ابن مجاهد وهو قوله تعالى :

---

(1) معترك الأقران ٥٨٢/٣ .

(2) الأنعام من الآية (١٣٩) .

(3) الأنعام من الآية (١٣٩) .

(4) همع الهوامع ٨٧/١ .

(5) الأحزاب (٣١) .

(6) البحر الميحط ٢٢٨/٧ .

(7) معترك الأقران ٥٨٢/٣ .

(8) الأحزاب (٣١) .

(9) البقرة (١١٢) .

(وَ مَن يُؤمِن بِاللهِ وَيَعمَل صَالِحاً يُدخِلُه جَنَّات ...)[1] الآية ، وحَّد فى : (يؤمن) و (يعمل) و (يدخله) ، وجمع فى قوله : (خَالِدينَ) ثم وحَّد فى قوله : (أحسَنَ اللهُ لهُ رِزقاً) فرجع بعد الجمع إلى التوحيد "[2] .

وقال محمود بن حمزة فى كتابه " غرائب التفسير وعجائب التأويل " : " ذهب بعض النحويين إلى أنه لا يجوز الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى ، وقد جاء فى القرآن الكريم بخلاف ذلك وهو قوله تعالى : (خَالِدين فِيها أَبَداً ، قد أحسَنَ اللهُ لَه رِزقاً)[3] "[4] .

ومما بدئ فيه بمراعاة اللفظ ثم المعنى ثم عاد إلى اللفظ مرة أخرى قوله تعالى : (و مَن يَعشَ عَن ذِكرِ الرَّحمنِ نُقَيِّض لَهُ شَيطاناً فَهُو لَهُ قَرِينٌ . وَ إنَّهُم لَيَصُدُّونَهُم عَنِ السَّبِيلِ وَ يَحسَبُونَ أَنَّهُم مُهتَدون . حَتَّى إذَا جَاءَنَا قالَ يَا لَيتَ بَينِى وَبَينَكَ بُعدَ المشرِقَينِ فَبِئسَ القَرِينُ)[5] .

والرجوع إلى مراعاة اللفظ بعد مراعاة المعنى ـ والذى ضعفه بعض النحويين – قد جاء نظيره فى القراءات القرآنية حيث ذكر أبو البقاء أن بعضهم قرأ (ومن تَقْنُتْ) بالتاء حملاً على المعنى و (يعمل) بالياء حملاً على لفظ (من) ثم قال : " وقال بعض النحويين هذا ضعيف ، لأن التذكير أصل فلا يجعل تبعاً للتأنيث ، وما علَّلوا به قد جاء مثله فى القرآن وهو قوله تعالى : (خَالِصةٌ لِذكُورنَا وَ مُحَرمٌ عَلَى أزوَاجِنا)[6] "[7] .

ويُعطى الحكم السابق من مراعاة اللفظ أو المعنى لكل اسم مفرد اللفظ مجموع المعنى كلفظ (طائفة) ، (فريق) ، (خصم) ، (كل) .

ـــ فأما (طائفة) فلكونها تشمل أفراداً تندرج تحتها جاز عود الضمير إليها مجموعاً كقوله تعالى : (فَلَولا نَفَر مِن كُلِّ فِرقَةٍ مِنهُم طَائِفةٌ لِيَتفقهُوا فِى الدِّينِ وَ لِيُنذِرُوا قومهُم إذا رَجَعُوا إلَيهِم)[8] وكقوله تعالى : (وَ طَائِفَةٌ قَد أهَمتهُم أَنفُسُهمْ)[9] فإذا ثنى لفظ (طائفة) جاز

---

(1) الطلاق (١١) .
(2) انظر كتاب " ليس فى كلام العرب " لابن خالوية ص ٢١٩ بتصرف .
(3) الطلاق (١١) .
(4) ينظر غرائب التفسير وعجائب التأويل ٢/١٢٠ .
(5) الزخرف من الآية (٣٦ : ٣٨) .
(6) الأنعام آية (١٣٩) .
(7) انظر إملاء ما من به الرحمن للعكبرى ٢/١٩٢ .
(8) التوبة (١٢٢) .
(9) آل عمران من الآية (١٥٤) .

مراعاة صورة التثنية ومراعاة المعنى ، وقد اجتمعا فى قوله تعالى : (وَإِنْ طائِفَتَانِ مِن الْمؤْمِنِـــينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحِوا بَيْنَهُما) [1] فجمع فى (اقتتلوا) وثنى فى (بينهما) [2] .

وفى هذه الآية يقول أبو حيان : " وقرأ الجمهور (اقتتلوا) جمعاً حملاً على المعـــنى لأن الطائفتين فى معنى القوم والناس . وقرأ ابن أبى عبله (اقتتلتا) على لفظ التثنية وزيد بن علـــى وعبيد ابن عمير (اقتتلا) على التثنية " [3] .

وأما (فريق) فلكونه يشمل أفراداً تندرج تحته أيضاً فقد رجع الضمير إليـــه مجموعـــاً كقوله تعالى : (فَرِيْقاً هَدَى وَفَرِيقاً حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلاَلَةُ) [4] وكذلك عند تثنيته كما فى قولـــه تعالى : (فَإِذَا هُمْ فَرِيْقَانِ يَخْتَصِمُونَ) [5] ، ولو راعى اللفظ وأعاد الضمير مثنى إلى (فريقـــان) لجاز باعتبار وقوع المخاصمة بين مجموع الفريقين بغض (يختصمون) على المعنى لأن الفريقـــين جمع " [6] .

وأما (خصم) – وإن كان مفرداً فى اللفظ – فإنه جمع فى المعنى لكونه بمعـــنى فريـــق ولذلك عاد الضمير إليه مجموعاً كما فى قوله تعالى : (هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِيْ رَبِّـــهِمْ) [7] وفى قوله تعالى : (وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ إِذْ دَخَـــلُوا عَلَـــى دَاوُدَ فَفَـــزِعَ مِنْهُمْ) [8] . وفى هذا يقول أبو حيان : " و (خصم) مصدر وأريـــد به هنا الفريق فلذلك جاء (اختصموا) مراعاة للمعنى إذ تحت كل خصم أفراد " [9] .

---

(1) الحجرات من الآية (٩) .

(2) وإنما اعتبر المعنى أولاً فجمع فى (اقتتلوا) واعتبر اللفظ بعد ذلك فثنى فى (بينهما) وذلك عكس المشهور لمـــا قيل إنهم أولاً فى حال القتال مختلطون مجتمعون فلذا جمع أولاً ضميرهم وفى حال الإصلاح متميزون متفـــارقون فلذا ثنى الضمير . (ينظر حاشية الشهاب ٨ / ٥٥٥)

(3) البحر المحيط ٨ / ١١٢ .

(4) الأعراف (٣٠) .

(5) النمل (٤٥) .

(6) البحر المحيط ٧ / ٨٢ .

(7) الحج (١٩) .

(8) سورة ص (٢١ ، ٢٢) .

(9) البحر المحيط ٦ / ٣٦٠ .

وإذا ثنى الخصم جاز مراعاة لفظ التثنية ومن ذلك قـــراءة [1] : (هَـــذَانِ خَصْمَـــانِ اخْتَصَمَا) وقراءة [2] (وَظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَاهُ) [3] مراعاة للفظ التثنـــية فى قولـــــــه تعـالى : (خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ) [4] وإسناد الفتن إليهما مجاز " [5] .

وأما كل فقد يرجع الضمير إليه مجموعاً مراعاة لمعناه كما فى قوله تعالى : (وَ كَـــلٌّ كَـــانُوا ظَالِمِينَ) [6] وقد يرجع الضمير إليه مفرداً مذكراً مراعاة للفظه كما فى قوله تعالى : (إن كُلٌّ إلاَّ كَذَّبَ الرُّسُلَ فحق عِقَاب) [7] .

ويؤيد ذلك أن قوله تعالى : (كَلٌّ آمَنَ بِاللهِ وَ ملائِكتِهِ وَ كُتُبِه وَ رُسُلِهِ لاَ نُفَرِّقُ)[8] قد قـــرأه الجمهور[9] (لانفرق) بالنون مراعاة لمعنى (كل) وقَدَّروه (يقولون لانفرق) ومحـــل هـــذه الجملة – أعنى يقولون ومعمولها – النصب على الحال أو خبر بعد خبر وأما (لا نفرق) فمحله النصب بـــ (يقولون) [10] .

ويؤيد ذلك قول هارون : " وهى فى مصحف أبى وابن مسعود (لايفرقون) ، حمـــل على معنى (كل) بعد الحمل على اللفظ " [11] . كما قرئ (لايفرق) بالياء[12] مراعاة للفـظ (كل) ومحل جملة (لا يفرق) نصب على الحال أو رفع على أنها خبر بعد خبر .

---

(1) القراءة المذكورة لابن أبى عبلة (ينظر البحر المحيط ٦ / ٣٦٠) .

(2) القراءة المذكورة للشنبورى (ينظر إتحاف فضلاء البشر ٢ / ٤٢١ ، القراءات الشاذة للشيخ عبـــد الفتـــاح القاضى ص ٧٩) .

(3) سورة ص من الآية (٢٤) .

(4) سورة ص من الآية (٢٢) .

(5) ينظر المحتسب ٢ / ٢٣٣ والاتحاف ٢ / ٤٢١ ، والقراءات الشاذة للشيخ القاضى ص ٧٩ .

(6) سورة الأنفال من الآية (٥٤) .

(7) سورة ص من الآية (١٤) .

(8) سورة البقرة من الآية (٢٨٥) .

(9) ينظر نسبة هذه القراءة فى البحر المحيط ٣٦٥/٢.

(10) ينظر البحر المحيط ٣٦٥/٢ ، وإتحاف فضلاء البشر ١ /٤٦٢

(11) البحر المحيط ٣٦٥/٢ .

(12) القراءة المذكورة لابن جبير وابن يعمر وأبى زرعة بن عمرو بن جديد (ينظر البحر المحيط ٣٦٥/٢ ؛ وإتحـاف فضلاء البشر ٤٦٢/١) .

فهرست المراجع

(١) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للشيخ أحمد البنـــا ، ت / د. شـــعبان محمـــد اسماعيل . ط / عالم الكتب ومكتبة الكليات الأزهرية ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م .

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسى ت / د مصطفى أحمد النمـلس . ط / مطبعة المدنى – الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧م .

(٣) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ت / د . زهير غازى زاهر ، ط / عالم الكتـــب مكتبـــة النهضة العربية – الطبعة الثالثة ١٩٨٨ م .

(٤) الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى ت / د أحمد محمد قاسم .

(٥) ألفية ابن مالك ط / دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .

(٦) إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات لأبي البقاء العكبرى ط / دار الكتـــب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

(٧) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصارى . ب / محمد محى الديـــن عبـــد الحميد ط/ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

(٨) البحر المحيط لأبي حيان ، ط /دار الكتاب الإسلامى القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

(٩) البيان فى غريب إعراب القرآن لأبي البركات بن الأنبارى ت / د . طه عبد الحميـــد طـــه ومراجعة مصطفى السقا . ط / الهيئة العامة للكتاب ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

(١٠) التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى . ط / دار الكتب العربية عيسى البابى الحلـبى وشركاه .

(١١) تفسير أبي السعود طبعة المطبعة العامرة الشرفية الطبعة الثانية ١٣٢٤ هـ .

(١٢) تفسير البيضاوى ط / دار صادر بيروت .

(١٣) تفسير الخازن ط / دار الفكر .

(١٤) تفسير القرطبى (الجامع لأحكام القرآن) ط / دار الريان للتراث مصورة عن ط / الشعب .

(١٥) حاشية الشهاب المسماة بعناية القاضى وكفاية الراضى على تفسير البيضاوى ط/بولاق ١٢٨٣ هـ.

(١٦) حاشية الشيخ زادة على تفسير البيضاوى – ط / المطبعة السلطانية بمصر .

(١٧) حاشية الكازرونى ط / دار صادر بيروت .

(١٨) خزانة الأدب للبغدادى ت / عبد السلام محمد هارون – مكتبة الخـــانجى بالقـــاهرة – دار الرفاعى بالرياض .

(١٩) الخصائص لابن جنى ت / محمد على النجار – ط / دار الهدى ، الطبعة الثانية .

(٢٠) ديوان أبي الأسود الدؤلى ت / محمد حسن آل ياسين . الطبعة الأولى ١٩٨٢م .

(٢١) ديوان الأخطل – شرح وتعليق إيليا سليم الحاوى – دار الثقافة بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٩ م .
(٢٢) ديوان حسان بن ثابت الأنصارى . ت / سيد حنفى حسنين – دار المعارف بمصر ١٩٧٧ م .
(٢٣) ديوان الفرزدق . دار صادر ، بيروت ، طبعة الصاوى ١٣٥٤ م / .
(٢٤) ديوان قيس بن الملوح جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج ، مكتبة مصر ، القاهرة .
(٢٥) ديوان النابغة الذبيانى . ت / محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ١٩٧٧م .
(٢٦) ديوان نصيب بن رباح – جمع وتقديم داود سلّوم – مكتبة الأندلس بغداد ، الطبعة الأولى ١٩٦٨ م .
(٢٧) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ط / دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبى وشركاه
(٢٨) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ط / دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبى وشركاه
(٢٩) شرح التسهيل لابن مالك ت / د . عبد الرحمن السيد ، د. محمد بدوى المختون .ط / دار هجر – الجيزة الطبعة الأولى ١٤١٠هـ – ١٩٩٠ م .
(٣٠) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ، ت / د. صاحب أبو جناح ، ط/ مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل – بغداد ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .
(٣١) شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصارى بحاشية العدوى – طبعة قديمة .
(٣٢) شرح طيبة النشر للنويرى ت / د. عبد الفتاح أبو سنة ، مجمع البحوث الإسلامية .
(٣٣) شرح المفصل لابن يعيش ط / مكتبة المتنبى – القاهرة .
(٣٤) غرائب التفسير فى عجائب التأويل للكرمانى ت / د. شمران سركال يونس العجلى ، ط / دار القبلة للثقافة الإسلامية . جدة ، مؤسسة علوم القرآن – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .
(٣٥) الفتوحات الإلهيه بتوضيح تفسير الجلالين لسليمان بن عمر العجيلى الشافعى – الشهير بالجمل – ط / عيسى البابى الحلبى وشركاه .
(٣٦) القراءات الشاذة لابن خالويه . عنى بنشره ج. برجستراسر ط /مكتبة المتنبى بالقاهرة .
(٣٧) القراءات الشاذة لعبد الفتاح القاضى . ط/ دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبى وشركاه .
(٣٨) كتاب سيبويه . ت / عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجى بالقاهرة ودار الرفاعى بالرياض – الطبعة الثانية ١٤٠٢ – ١٩٨٢ م .
(٣٩) كتاب ليس فى كلام العرب لابن خالويه ت / أحمد عبد الغفور عطار ط / دار العلم للملايين – بيروت الطبعة الثانية ١٣٩٩ – ١٩٧٩ م .

(٤٠) الكشاف لجار الله الزمخشرى ، ت / محمد الصادق قمحاوى – مطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده – الطبعة الأخيرة ١٣٩٢ – ١٩٧٢ م .
(٤١) الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكى بن أبى طالب ت / د. محى الدين رمضان ط / مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤م .
(٤٢) لسان العرب لجمال الدين بن منظور .
(٤٣) متن تسهيل الفوائد لابن مالك بشرحه عليه ت / د. عبد الرحمن السيد ، د. محمد بدوى المختون ط / دار هجر – الجيزة الطبعة الأولى ١٤١٠ – ١٩٩٠م .
(٤٤) المحتسب لابن جنى . ت / على النجدى ناصف ، ود/ عبد الحليم النجار و د/ عبد الفتاح شلبى – ط/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٦ – ١٩٦٦م .
(٤٥) المحرر الوجيز لابن عطية ت / عبد السلام عبد الشافى محمد – ط / دار الكتب العلمية بيروت .
(٤٦) المحلى لابن حزم الظاهرى – ت . أحمد محمد شاكر . ط / مكتبة التراث القاهرة .
(٤٧) المطالع السعيدة – شرح السيوطى لألفيته المسماه بالفريدة فى النحو والتصريف والخط . ت /د. طاهر سليمان حمودة ، ط / الدار الجامعية للطباعة والنشر بالاسكندرية ٤٠١ هـ–١٩٨١ م .
(٤٨) معانى القرآن للأخفش ت / د. هدى محمود قراعة – طبعة مكتبة الخانجى – القاهرة – الطبعة الأولى ١٤١١هـ – ١٩٩٠ م .
(٤٩) معانى القرآن للفراء . ت / أحمد يوسف نجاتى ، ومحمد على النجار ط / الهيئة المصرية العامة للكتاب – الطبعة الثانية ١٩٨٠ م .
(٥٠) معانى القرآن وإعرابه للزجاج – ت / د. عبد الجليل عبده شلبى ط / عالم الكتب – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .
(٥١) معترك الأقران فى إعجاز القرآن للسيوطى . ت / على محمد البجاوى ، ط / دار الفكر العربى .
(٥٢) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصارى . ت / محمد محى الدين عبد الحميد . ط/ محمد على صبيح وأولاده .
(٥٣) المقتضب للمبرد ت / د .محمد عبد الخالق عضيمة . ط / المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
(٥٤) النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى . تصحيح ومراجعة على محمد الضباع – مطبعة مصطفى محمد بمصر .
(٥٥) همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى العربية للسيوطى – عنى بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعسانى ، ط / دار المعرفة للطباعة والنشر – بيروت – لبنان .

فهرست الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	٧٦٥ ، ٧٦٦
تمهيد	٧٦٧ ، ٧٦٨
الفصل الأول : أنواع المراجع	٧٦٩
المبحث الأول : المرجع المتقدم	٧٧١
المطلب الأول : المرجع المتقدم الملفوظ به.	٧٧٢
المطلب الثانى: المرجع المتقدم غير الملفوظ به .	٧٧٧
المبحث الثانى : المرجع المتأخر .	٧٨١
المطلب الأول : المرجع المتأخر الملفوظ به .	٧٨٢
المطلب الثانى : المرجع المتأخر غير الملفوظ به .	٧٩٤
الفصل الثانى : تعدد المرجع	٧٩٦
المبحث الأول : تعدد المرجع وهو غير مضاف ولا مضاف إليه .	٧٩٨
المبحث الثانى : تعدد المرجع إذا كان مضافاً ومضافاً إليه .	٨٠٣
الفصل الثالث : المطابقة بين المرجع والضمير العائد إليه .	٨٠٦
المبحث الأول : المرجع الذاتى وافق لفظه معناه نوعاً وعدداً .	٨٠٨
المبحث الثانى : حكم المرجع الذى خالف لفظه معناه نوعاً وعدداً .	٨١٤
فهرست المراجع	٨٢١
فهرست الموضوعات .	٨٢٤